هيئة الأمم المتحدة للمرأة

مبادرة IDI تنمية الإنتوساي

كيف تتأكد الحكومات من عدم ترك أحد خلف الركب

إطار عمل للمهام الرقابية للأجهزة العليا للرقابة

إصدار تجريبي 2024

الاختصارات

CEDAW	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CRPD	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
CSO(s)	منظمة (منظمات) المجتمع المدني
GSDR	تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي
HLCP	لجنة الأمم المتحدة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج
HLPF	المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
IDI	مبادرة تنمية الإنتوساي
INTOSAI	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي)
ISAM (2024)	نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (نسخة محدَّثة - 2024)
ISSAI(s)	المعيار الدولي (المعايير الدولية) للأجهزة العليا للرقابة
LGBTQI+	المثليات، والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسانية، وأحرار الهوية الجنسانية، وحاملو صفات الجنسين، وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى
LNOB	عدم ترك أي أحد خلف الركب
MPI(s)	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد/مؤشرات الفقر متعددة الأبعاد
OPD(s)	منظمة (منظمات) الأشخاص ذوي الإعاقة
OPHI	مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية
PFM	الإدارة المالية العامة
SAI(s)	الجهاز الأعلى للرقابة (الأجهزة العليا للرقابة)
SDG(s)	هدف (أهداف) التنمية المستدامة
UN	الأمم المتحدة
DESA UNDESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNSDG	مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
VNR(s)	المراجعة الوطنية الطوعية (المراجعات الوطنية الطوعية)
WHO	منظمة الصحة العالمية

المحتويات

الاختصارات 2
نبذة عن إطار عمل المهام الرقابية هذا 4
الجزء الأول 5
1.1 ماذا يعني "عدم ترك أي أحد خلف الركب"؟ 5
2.1 من تُرك خلف الركب، ومَن الأكثر تخلفًا عن الركب؟ 6
1.2.1 التمييز 8
2.2.1 الجغرافيا 8
3.2.1 الوضع الاجتماعي الاقتصادي 8
4.2.1 الحوكمة 8
5.2.1 قابلية التأثر بالصدمات 8
3.1 ما الأهداف والمقاصد الواردة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟ 10
4.1. كيف يؤثر السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلد على جهود الحكومة الرامية إلى عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب؟ 11
5.1. ما الذي يتطلبه تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟ 11
1.5.1 إنشاء المؤسسات العامة 12
2.5.1 وضع السياسات 12
3.5.1 البيانات والقياس 14
4.5.1 المتابعة والمراجعة 15
الجزء الثاني: 16
1.2. ما أهمية مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ورقابة الأجهزة العليا للرقابة عليه؟ 16
2.2. من أصحاب المصلحة المعنيون بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟ 17
3.2 ما الإجراءات التي اتخذتها الحكومات للتطرق إلى مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟ 19
الجزء الثالث: 21
1.3. الرقابة على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" 21
1.1.3. مدخل البرامج: الرقابة على تنفيذ البرامج المرتبطة بمبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" 21
2.1.3. مدخل العمليات: الرقابة على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 23
3.1.3. مدخل العمليات: الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 25
2.3. هل يوجد فارق بين الرقابة على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" والرقابة على قضايا النوع الاجتماعي والشمولية؟ 25
3.3. وضع إستراتيجية للرقابة على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" 25
1.3.3. سلسلة قيمة الأثر الرقابة 26
2.3.3. المحفظة الاستراتيجية للمهام الرقابية على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" 26
3.3.3. إجراءات تطوير الكفاءات لتنفيذ المحفظة الاستراتيجية للرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب 27
4.3.3. إطار عمل الرصد والتقييم والتعلم 27
4.3. نطاق المهمة الرقابية 27
5.3. أسئلة المهمة الرقابية 28
6.3. مصادر معايير المهمة الرقابية 32
7.3. الأساليب والأدوات 33
8.3. كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تسهيل الأثر الرقابي لهذه المهام الرقابية؟ 35
9.3. بعض التحديات في رقابة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب 36
قوائم الأطر والأشكال والجداول 37

نبذة عن إطار عمل المهام الرقابية هذا

يعد مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" مبدأ أساسيًا من مبادئ جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، وينص على ما يلي:

"فيما نبدأ هذه الرحلة الجماعية العظيمة، نتعهد بألا نترك أي أحد خلف الركب، وإذ ندرك أن كرامة الإنسان أمر أساسي، فإننا نتمنى أن نرى تحقيق أهداف ومقاصد جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافةً. وسنسعى للوصول إلى الأكثر تخلفًا عن الركب أولًا." (A/RES/70/1، الفقرة 4)[1]

يشكل مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" جزءًا لا يتجزأ من جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، وعلى المنوال نفسه، يشكل إطار العمل الرقابي هذا جزءا لا يتجزأ من نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (إصدار 2024).[2] وعندما أطلقنا النسخة التجريبية من هذا الإطار والمتمثلة في إصدار 2020، تلقينا العديد من الطلبات من الأجهزة العليا للرقابة لتقديم المزيد من الإرشادات بشأن الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. واستجابةً لهذه الطلبات، وضعنا إطار العمل الرقابي هذا ليعكس تحديدًا كيفية رقابة الأجهزة العليا للرقابة على هذا المبدأ عند إجراء مهام رقابية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وينقسم إطار العمل هذا إلى ثلاثة أجزاء. يستكشف الجزء الأول مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" كما هو متصور ومنصوص عليه في جدول أعمال 2030، وينظر في بعض الإجراءات التي أبلغت عنها الدول في تنفيذ هذا المبدأ. ويتناول الجزء الثاني أهمية الرقابة على هذا المبدأ ومغزى ذلك في السياق الأوسع نطاقًا للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتأثيرات الإيجابية التي يمكن أن تجلبها هذه المهام الرقابية في سياقاتٍ وطنية متنوعة. أما الجزء الثالث فيقدم إرشادات عن وضع إستراتيجية للرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب باعتباره جزءًا من الإستراتيجية الشاملة للرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وضمن مدخلي المهام الرقابية على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، وهما مدخلا العمليات والبرامج كما هو موضح في نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024.

ونخاطب بهذه الوثيقة في الأساس كلًا من الأجهزة العليا للرقابة وقادة المهام الرقابية في الأجهزة العليا للرقابة ومدققي الأجهزة العليا للرقابة، إلا أننا نعتقد أنها ستكون ذات نفع لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة الذين يعملون مع الأجهزة العليا للرقابة والمهتمين بالمساءلة والشفافية والفعالية في تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب على مستوى الدول.

تستند هذه الوثيقة إلى المدخلات التي قدمتها جميع الأجهزة العليا للرقابة والمدربون الذين شاركوا في الإصدار التجريبي لنموذج مبادرة تنمية الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وقد أعدَّها على نحوٍ مشترك فريقٌ من مبادرة تنمية الإنتوساي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، متقدمين بجزيل الشكر لفرق التقييم ودمج ذوي الإعاقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونعرب عن تقديرنا للمساهمات المقدمة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك العديد من الأجهزة العليا للرقابة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

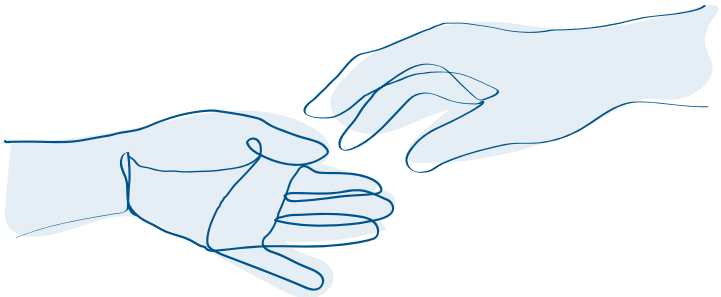

1 الأمم المتحدة. جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1, 2015). متاح على الرابط التالي: https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2Fres%2F70%2F1&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

2 نموذج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، إصدار 2024 متاح على الرابط التالي: https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/isam

الجزء الأول

1.1 ماذا يعني "عدم ترك أي أحد خلف الركب"؟

يؤكد جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة على الالتزام بمبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" (LNOB) عند النظر في تنفيذه. وقد أُشير إلى هذا المبدأ في عدة فقرات (4، و26، و48، و72)، وهو لا يعبر فحسب عن الطموح الهائل للإطار الجديد، بل يتطلب أيضًا مقاربات ملموسة من جميع القطاعات والجهات الفاعلة لجعله حقيقة واقعة. ويرتبط هذا المبدأ ارتباطًا وثيقًا بالالتزامات نحو الشمولية والمساواة والكرامة والعدالة والتضامن التي أُعرِب عنها في جدول أعمال 2030.

ويتطلب مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب أن يصل ***تنفيذ جدول أعمال 2030 إلى جميع الشعوب، دون تحيزات أو أي نوع من أنواع التمييز، وتجاوز "المعدلات المتوسطة"، ومعالجة أوجه عدم المساواة في الفرص والنتائج.*** ويدعو مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب إلى المساواة وعدم التمييز في السعي إلى تحقيق الأهداف "لجميع شرائح المجتمع"، حتى يتمتع بهما الجميع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الطائفة أو المجموعة العرقية أو الطبقة الاجتماعية أو الدين أو الإعاقة أو العمر أو الموقع الجغرافي أو الميول الجنسية والهوية الجنسانية، أو الصحة أو أي وضع آخر.

كما يدعو مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب إلى توفير الحماية الاجتماعية الشاملة وتوسيع نطاق الفرص بغض النظر عن عمر الشخص أو جنسه أو عرقه أو ثروته أو مكان إقامته؛ وهو ما يعبر عن دعم حق الجميع في الحصول على الخدمات العامة، المنصوص عليه في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية في جميع أنحاء العالم.[3]

ويعكس ذلك ويعزز الطرق التي تستلزم بها العديد من الأهداف والمقاصد إتاحة وصولها للجميع في كل مكان، وارتباط الجميع ارتباطًا وثيقًا بالفكرة التوجيهية المتمثلة في المساواة في الكرامة والاحترام التي تقوم عليها حقوق الإنسان العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب إلى ***ضمان إتاحة الفرص والوصول للجميع للمشاركة في عمليات صنع القرار وفي وضع مفاهيم السياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم.*** ويتطلب ذلك مشاركة هادفة وشاملة من جميع أصحاب المصلحة وعلى جميع المستويات، معتمدين في ذلك على بيئة مواتية وقنوات تواصل ومعلومات شفافة وميسرة تشجع على دمج الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا.

ويأتي هذا المبدأ جنبًا إلى جنب مع الالتزامات نحو الشمولية والمشاركة - الواردة أيضًا في جدول أعمال 2030. فدون مشاركة هادفة، أو إنشاء آليات شمولية لسماع مختلف الأصوات، فلن يعالج التنفيذ الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة وغيرها من تحديات التنمية، ولن يؤدي يقينًا إلى التنمية المستدامة. ***إن العالم الذي "لا يُترَك فيه أحد خلف الركب" هو العالم الذي توجد فيه أنظمة رسمية للحوار بين الحكومات والشعوب وتكون فيه جميع حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة، تحظى بالاحترام والحماية ومحققة.***

ويتجاوز هذا المبدأ ما هو أبعد من التشاور، فهو ينطوي أيضًا على تحفيز المواهب والكفاءات والأفكار والإبداع ومساهمات الجميع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يعني ***اتباع نهج يمكن بموجبه أن يعمل أولئك الذين يُعتبرون ضعفاء أو مهمشين كعوامل للتغيير وليس كمجرد مستفيدين من السياسات.*** وقد يُفهم هذا المبدأ أيضًا على أنه تأكيد على المساواة بين الجميع في حظوظ الحياة والفرص - بمعنى أنه إذا لم يُترَك أحد خلف الركب، سيتمتع الجميع بالمستوى نفسه من الفرص والخيارات، أو عند الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة، فإن هذه الأهداف لن تتحقق إلا إذا تحققت بالتساوي للجميع في كل مكان.[4]

ويتطلب التركيز على ***"الأكثر تخلفًا عن الركب أولًا" نهجًا يبدأ بتحديد المهمشين والمستبعدين، وأسباب إقصائهم وآليات دمجهم، بالإضافة إلى تحديد الأولويات ووضع سياسات وبرامج مصممة خصيصًا لهذا النهج الجديد.***

---

3 مقدمة لتحليل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، تدريب افتراضي للفلبين | اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (unescap.org): https://www.unescap.org/events/2022/introduction-leaving-no-one-behind-lnob-analysis-virtual-training-philippines

4 معًا 2030. 2016. مدخلات مكتوبة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2016 من الطموح إلى التنفيذ: ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2016. متاح على الرابط التالي: https://hlpf.un.org/inputs/together-2030-written-inputs-to-the-hlpf-2016-from-ambition-to-implementation-ensuring-that

2.1 من تُرك خلف الركب، ومَن الأكثر تخلفًا عن الركب؟

يتخلف الناس عن الركب عندما يفتقرون إلى الخيارات والفرص للمشاركة في التقدم التنموي والاستفادة منه. وبالتالي، يمكن اعتبار جميع الأفراد الذين يعيشون في فقرٍ مدقع "متخلفين عن الركب"، وكذلك أولئك الذين يعانون من أضرار أو أوجه حرمان تحد من خياراتهم وفرص اندماجهم الاجتماعي.[5] ويختلف الناس المتخلفون عن الركب باختلاف البلدان.

وقد تختلف خصائص أو أوضاع أولئك الذين قد يكونون مستبعدين أو غير قادرين على الاستفادة من الجهود الرامية إلى تعزيز أهداف التنمية وضمانها - مثل الرخاء والصحة والعدالة والسلام - باختلاف المناطق الجغرافية والبلدان والأقاليم والمدن والمناطق الريفية. وتضم قائمة بعض الفئات الذين قد يعانون من تأثير السياسة العامة والبرامج على نحوٍ مختلف عن الآخرين ما يلي:

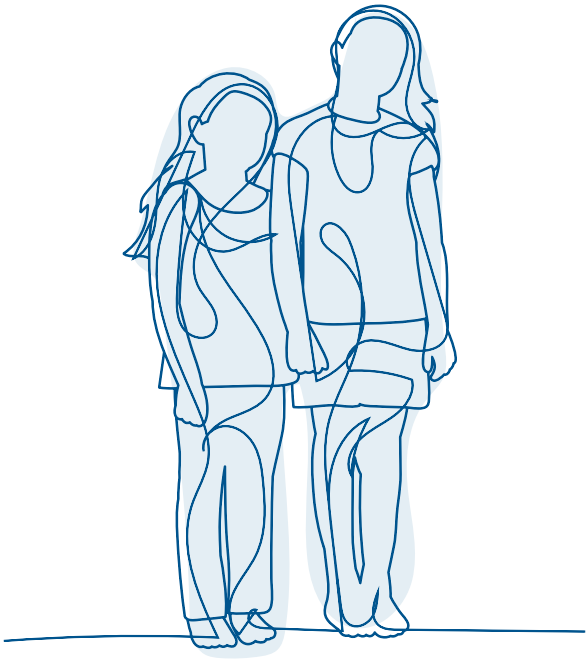

- النساء والفتيات.
- المهاجرون واللاجئون والنازحون داخليًا.
- الشعوب الأصلية.
- الأقليات العرقية.
- الأشخاص ذوو الإعاقة.
- كبار السن.
- الشباب.
- الأشخاص الذين يعيشون في الفقر.
- الأقليات الدينية.
- المثليات، والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسانية، وأحرار الهوية الجنسانية، وحاملو صفات الجنسين، وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى.
- الأقليات اللغوية.
- الأشخاص الذين لا مأوى لهم.
- الأشخاص المسجونون.

في حين أن تعريف الفئات المعرضة لخطر الترك خلف الركب وتحديدها قد يختلف من بلدٍ إلى آخر، فإن الفئات التي يسلَّط عليها الضوء عادةً باعتبارها الأكثر ضعفًا هي: الأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والشعوب الأصلية، والأطفال، والشباب، والنساء، والأشخاص الذين يعيشون في الفقر -وخاصةً الفقر المدقع- والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وأحرار الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين، وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى. وعلاوة على ذلك، قد يتأثر أيضًا الأشخاص داخل المجموعات المختلفة على نحوٍ مختلف بالسياسات والأحداث والبيئة، وقد يواجهون أيضًا أوجه حرمان متقاطعة. فعلى سبيل المثال، قد تكون النساء الأكبر سنًا من الأقليات العرقية أقل قدرة على الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية من النساء الأصغر سنًا اللاتي يعشن في المدن.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الطرق التي قد تؤثر بها القوانين والسياسة العامة والبرامج على الناس تأثيرًا مختلفًا:

- وفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أصدر 162 بلدًا على الأقل قوانين بشأن العنف المنزلي، ولدى 147 بلدًا قوانين بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل. ومع ذلك، فحتى لو كانت القوانين موجودة، فهذا لا يعني أنها تتوافق دائمًا مع المعايير والتوصيات الدولية، أو حتى أنها تُنفذ وتُطبق. وقد يؤدي العنف ضد المرأة إلى تكاليف كبيرة تتحملها الدولة والضحايا/الناجيات والمجتمعات المحلية. وتكون هذه التكاليف مباشرة وغير مباشرة، وملموسة وغير ملموسة. فعلى سبيل المثال، تُعتبَر تكاليف رواتب الأفراد العاملين في الملاجئ تكاليف ملموسة مباشرة، وكثيرًا ما تحتاج النساء اللاتي يتعرضن للعنف إلى عناية طبية كما يعيشون معاناة نفسية (وكذلك أطفالهن)، ويمكن اعتبار كل ذلك تكاليف ملموسة وغير ملموسة على حدٍ سواء. ويجب أن تتوفر الحكومة على عدد من الآليات للتعامل مع العنف ضد المرأة، مثل مراكز الشرطة المتخصصة، والمساعدة الاجتماعية والنفسية، والملاجئ، والقضاة، والمحامين العموميين، وغيرهم. ويتحمل هذه التكاليف الجميع، بما في ذلك الضحايا/الناجون والجناة، والحكومة، والمجتمع بصفة عامة.

5 يُعرّف الدمج الاجتماعي بأنه عملية تحسين شروط المشاركة في المجتمع، ولا سيما بالنسبة للأشخاص المحرومين، من خلال تعزيز الفرص، والوصول إلى الموارد، والتعبير عن الرأي، واحترام الحقوق. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة "تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم 2016 - عدم ترك أي أحد خلف الركب: حتمية تحقيق التنمية الشاملة". متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/en/desa/report-world-social-situation-2016

- وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، يعاني ما يقدر بنحو 1.3 مليار شخص من إعاقة كبيرة. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة العديد من أوجه عدم المساواة في مجال الصحة، بما في ذلك الوصم والتمييز وعدم كفاية إمكانية الوصول لتلقي العلاج. كما يواجهون الاستبعاد من التعليم والتوظيف وعوائق الوصول إلى وسائل النقل والمباني.
- وفقًا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2022، كان واحد من كل أربعة من سكان المناطق الحضرية، سنة 2020، يعيش في دور الصفيح أو مستوطنات عشوائية. والأسباب وراء تكوّن الأحياء الصفيحية في المناطق النامية كثيرة، وهي: التوسع الحضري السريع، والتخطيط غير الفعال، ونقص خيارات الإسكان الميسر التكلفة للأسر ذات الدخل المنخفض، والخلل في السياسات الحضرية وسياسات الأراضي والإسكان، وندرة تمويل الإسكان، والفقر. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يحصل سكان أحياء الصفيح على الدعم الذي يحتاجونه للخروج من الفقر والعيش متحررين من الإقصاء وعدم المساواة. ويُعَّد السكن الملائم والميسر التكلفة هو مفتاح تحسين ظروفهم المعيشية.
- وفقًا لمنظمة العمل الدولية، لا تزال هناك فجوة تعليمية حرجة بين الشعوب الأصلية والسكان المهيمنين. إذ تعاني النسبة الأكبر من الشعوب الأصلية من ضعف في فرص حصولها على التعليم والتدريب المناسبين والجيدين، وغالبًا ما تفتقر إلى المهارات اللازمة للاستفادة من الفرص الناشئة. ولا يُعترف غالبًا بمهاراتهم وممارساتهم وأنماط تعلمهم ولغاتهم مما يقوض أساليب حياتهم ويدفعهم إلى الاقتصاد غير المهيكل.

تُعد البيانات المصنفة - حيثما كانت متاحة ومحدثة ودقيقة - موردًا قيمًا لتحديد تلك الفئات وتحليلها والتأكد من عدم ترك أي أحد خلف الركب. ومع ذلك، قد لا تكون البيانات متاحة أو مصنفة في العديد من الظروف، وفقًا لعوامل الاستبعاد الرئيسية.

وتحدد ورقة مناقشة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018 خمسة عوامل رئيسية تؤدي إلى تخلف الناس عن الركب، وهي: التمييز، والجغرافيا، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والحوكمة، وقابلية التأثر بالصدمات (انظر الشكل 1).[6] ويمكن استخدام هذه الورقة كإطار لجمع المعلومات وتحليلها ضمن خمسة عوامل وعبرها، والتي سنناقشها بمزيدٍ من التفصيل لاحقًا.

الشكل 1 خمسة عوامل مؤدية للتخلف عن الركب

بتصرف من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018. "ماذا يعني: عدم ترك أي أحد خلف الركب". ورقة مناقشة. يوليو.[7]

6 ورقة مناقشة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – يوليو 2018. https://www.undp.org/publications/what-does-it-mean-leave-no-one-behind

7 https://www.undp.org/publications/what-does-it-mean-leave-no-one-behind

1.2.1 التمييز

السؤال الأساسي الذي يجب التفكير فيه هو: ما أوجه التحيز أو الإقصاء أو سوء المعاملة التي يواجهها الأشخاص على أساس جانب أو أكثر من جوانب هويتهم (سواء أكانت منسوبة إليهم أو مفترضة)، بما يشمل بشكل أساسي كلًا من الجنس والعرق والعمر والطبقة الاجتماعية والإعاقة والميول الجنسية والدين والجنسية والخلفية الأصلية ووضع الهجرة وما إلى ذلك؟

على سبيل المثال، عادةً ما تتقاضى النساء رواتب أقل من الرجال، حتى عند أداء نفس المهام؛ وقد يجد كبار السن صعوبة في العثور على وظائف والحصول على الخدمات العامة؛ وفي بعض البلدان، يمكن أن يعاقب الأشخاص الذين لديهم ميول جنسية معينة بالسجن أو الإعدام. إن عيش هذه الفئات لحياتهم في ظل هذه الظروف يعيقهم من تطوير إمكاناتهم على نحوٍ كامل. وقد تعود جذور هذا الإقصاء أو التحيز أو سوء المعاملة إلى القوانين والسياسات ومدى إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، والممارسات الاجتماعية.

2.2.1 الجغرافيا

مَن يعاني من العزلة والضعف وفقدان الخدمات العامة والبنية التحتية أو تدنيها، مثل وسائل النقل والإنترنت، بسبب مكان إقامته؟ على سبيل المثال، تواجه نسبة كبيرة من الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية، خاصة في البلدان الأقل نموًا، قدرًا أكبر من التحديات في الحصول على الخدمات العامة مثل النقل والكهرباء والمياه والصرف الصحي وما إلى ذلك، وبالتالي فإنهم يُتركون خلف عن الركب.

3.2.1 الوضع الاجتماعي الاقتصادي

مَن يواجه حرمانًا أو أضرارًا، من حيث الدخل ومتوسط العمر المتوقع والتحصيل العلمي مثلًا؟ مَن فرصه أقل للبقاء بصحة جيدة والحصول على التغذية والتعليم؟ أو القدرة على المنافسة في سوق العمل؟ أو اكتساب الثروة و/أو الاستفادة من الرعاية الصحية الجيدة، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والطاقة، والحماية الاجتماعية، والخدمات المالية؟ فالفقر والجوع - خاصة في مرحلة الطفولة - عاملان أساسيان في حرمان الناس من فرص المشاركة في التقدم التنموي والاستفادة منه.

4.2.1 الحوكمة

مَن يواجه أضرارًا بسبب المؤسسات العالمية و/أو الوطنية و/أو دون الوطنية غير الفعالة أو غير العادلة أو غير الخاضعة للمساءلة أو غير المستجيبة؟ مَن المتضرر من القوانين أو السياسات أو العمليات أو الميزانيات غير المنصفة أو غير الملائمة أو غير العادلة؟ من الأقل قدرة أو غير القادر على التأثير أو المشاركة الفعالة في القرارات التي تنعكس عليهم؟ على سبيل المثال، لا يُعترف في بعض البلدان بالحقوق القانونية للشعوب الأصلية، حتى السياسات والبرامج العامة التي تعزز المساواة نظريًا، يمكن أن تؤدي إلى مزيدٍ من الإقصاء والتمييز في حال تنفيذها على نحوٍ سيء.

5.2.1 قابلية التأثر بالصدمات

مَن الأكثر تعرضًا و/أو عرضة للانتكاسات بسبب آثار تغير المناخ، والمخاطر الطبيعية، والعنف، والنزاعات، والنزوح، وحالات الطوارئ الصحية، والانكماش الاقتصادي، وصدمات الأسعار أو غيرها من الصدمات؟ غالبًا ما يكون الأطفال، وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة أكثر تأثرًا بهذه الأنواع من الصدمات. خلال جائحة كوفيد-19، عانى أولئك المتخلفون عن الركب بالفعل من ظروف أقسى خلال حالة الطوارئ الصحية.[8]

8 تتضمن الرقابة التعاونية على نظم الصحة العامة الوطنية القوية والمرنة (المرتبطة بالمقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة)، التي تدعمها مبادرة تنمية الإنتوساي، أسئلة رقابية تتناول مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. المزيد من المعلومات متاحة على الرابط التالي: https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs/audit-sdgs-implementation/cooperative-audit-sdg-implementation/sdg-3-d

الإطار 1. التقاطعية ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب

يواجه الأشخاص الذين تتقاطع لديهم هذه العوامل أضرارًا متعددة وقوية ومضاعفة، فضلًا عن التمييز وأوجه عدم المساواة، مما يزيد من احتمالية تخلفهم عن الركب. فعلى سبيل المثال، المرأة المسنة من السكان الأصليين المصابة بإعاقة وتعيش في منطقة ريفية نائية أكثر عرضة للتخلف عن الركب من غيرها من النساء أو المسنين الآخرين أو الأشخاص الآخرين المتضررين جغرافيًا، على التوالي. وهذا أحد الأسباب التي تجعل من تصنيف البيانات أمرًا غاية في الأهمية لتنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وقد اكتسبت التقاطعية اهتمامًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، لا سيما في القانون الدولي لحقوق الإنسان. والجدير بالذكر أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2006 صارت أول معاهدة لحقوق الإنسان تعترف بأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة وتوضح هذا المبدأ في التعليق العام رقم 6 بشأن المساواة وعدم التمييز: "يحدث التمييز المتقاطع عندما يعاني الشخص ذو الإعاقة أو المرتبط بالإعاقة من التمييز بأي شكل من الأشكال على أساس الإعاقة إلى جانب التمييز على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العرق أو الجنس أو أي وضع آخر. ويمكن أن يظهر التمييز المتقاطع في صورة تمييز مباشر أو غير مباشر، أو حرمان من الترتيبات التيسيرية المعقولة أو مضايقات؛ فعلى سبيل المثال، بينما يؤثر الحرمان من الحصول على المعلومات العامة المتعلقة بالصحة بسبب عدم إمكانية الوصول إليها على جميع الأشخاص على أساس الإعاقة، فإن حرمان المرأة الكفيفة من الحصول على خدمات تنظيم الأسرة يقيد حقوقها على أساس تقاطع نوعها الاجتماعي وإعاقتها... ويجب على الدول الأطراف أن تتصدى للتمييز المتعدد والمتقاطع ضد الأشخاص ذوي الإعاقة."

المصدر: مجموعة الأدوات العالمية وكتاب الموارد حول التقاطع الصادر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، 2021.[9]

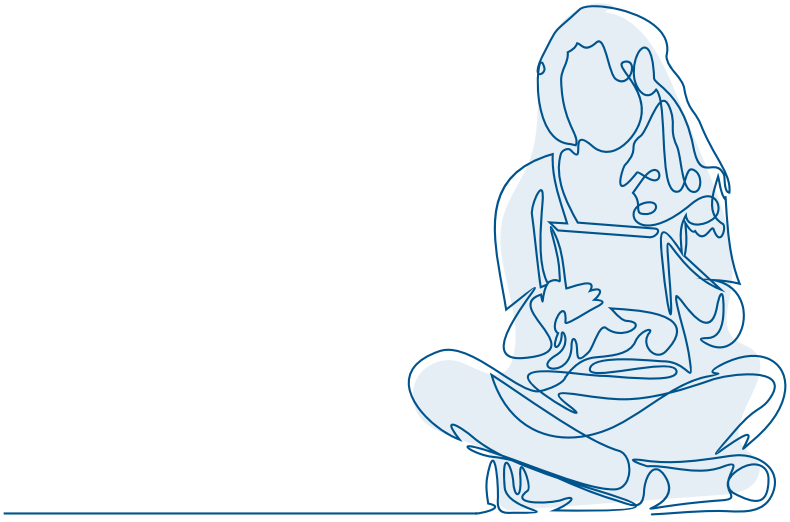

9 https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/01/intersectionality-resource-guide-and-toolkit

3.1 ما الأهداف والمقاصد الواردة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟

تضم أهداف التنمية المستدامة 169 مقصدًا تحت مظلة 17 هدفًا، وترتبط الكثير من هذه المقاصد بالشمولية. ويوضح الشكل 2 ذلك من خلال تسليط الضوء على المقاصد تحت مظلة الأهداف من 1 إلى 16 التي تتضمن عنصر الشمولية. تجدر الإشارة إلى أن الهدف 17، الذي يتعلق بوسائل التنفيذ، غير مدرج في الشكل.

الشكل 2. مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالشمولية

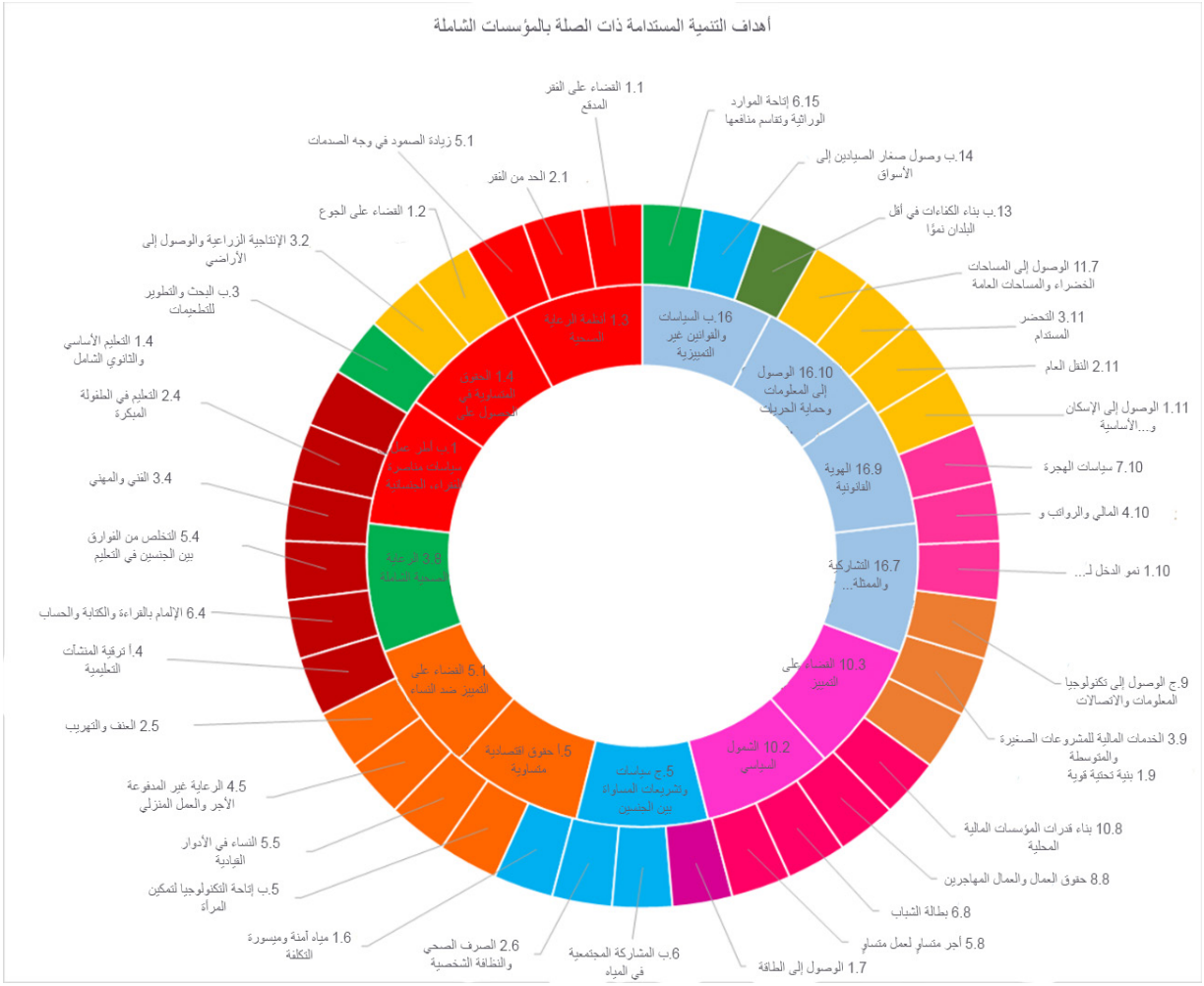

المصدر: ديفيد لو بلانك. 2017. عرض تقديمي خلال ورشة عمل مبادرة تنمية الإنتوساي بعنوان "الرقابة على الشمولية في سياق جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة: بعض العناصر الأساسية." قُدِّمت في جايبور، الهند، ديسمبر 2017. ملاحظة: ألوان المقاصد هي نفسها المستخدمة للهدف الأم في التمثيل التقليدي لدائرة أهداف التنمية المستدامة.

توجد في الدائرة الداخلية المقاصد التي تشير إلى المؤسسات وتتعلق مباشرةً بالشمولية، مثل أنظمة الحماية الاجتماعية (المقصد 1.3 من أهداف التنمية المستدامة) والهوية القانونية للجميع (المقصد 16.9 من أهداف التنمية المستدامة). وتُظهر الدائرة الخارجية مقاصد أخرى لها تأثيرات مباشرة على الشمولية (مثل المقصد 1.2 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد من الفقر، والمقصد 4.1 من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم الشامل).

الغرض من هذا الشكل هو التوضيح فحسب، ويمكن أن تنطوي مقاصد أهداف التنمية المستدامة الأخرى غير الموضحة هنا على بُعد شمولي. والرسالة الرئيسية هي أن نسبة كبيرة من مقاصد أهداف التنمية المستدامة تتعلق بالشمول على نحو أو آخر.

4.1. كيف يؤثر السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلد على جهود الحكومة الرامية إلى عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب؟

إن السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لكل بلد أو منطقة أو مقاطعة أو مدينة لا يحدد فحسب فئات السكان ومدى تخلفهم عن الركب، بل يؤثر أيضًا على الجهود الحكومية الرامية إلى تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. قد يُترَك الناس خلف الركب لأسبابٍ متنوعة، بما في ذلك عوامل مثل السياسة الاجتماعية وأولويات البرامج، أو سوء تصميم السياسات والبرامج، أو القيود المالية والهيكلية، أو الافتقار إلى توافق السياسات، أو التضخم، أو العوائق التكنولوجية، أو التهديدات التي تواجه الديمقراطية، أو عدم المساواة، أو التمييز الرسمي وغير الرسمي، أو علاقات القوة غير المتكافئة، أو الصراعات، أو الفساد. وبالمثل، يحتاج التحليل إلى النظر في البيئات المؤسسية، على المستويين الوطني ودون الوطني، التي قد تمكّن أو تعيق تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

لقد أثّر فيروس كورونا (كوفيد-19) على الجهود الحكومية الرامية إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب. فعلى سبيل المثال، في صربيا، حللت إحدى الدراسات العواقب السلبية لجائحة كوفيد-19 على الفئات الضعيفة والفئات المعرضة للخطر، وعرضت الأسباب والنتائج والتوصيات. اشتملت الفئات التي تناولتها الدراسة مجموعة الروما العرقية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليين، ومزدوجي الميول الجنسية، ومغايري الهوية الجنسانية، وأحرار الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين، وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى، والمشردين، والمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/الإيدز، والأشخاص المحرومين من الحرية، والشباب، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين.[10] واستند التحليل إلى نهج قائم على حقوق الإنسان ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في سياق جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة به.

من المهم أيضًا مراعاة أن السياق في البلد قد يتغير بمرور الوقت، فقد تكون نتائج الجهود الحكومية الرامية إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب قد تحسنت مع مرور الوقت بعد التنفيذ المتسق للسياسات والبرامج العامة الرامية إلى الشمولية. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي صدمات مثل النزاعات والأوبئة وتغير المناخ إلى زيادة أوجه عدم المساواة في فترة زمنية معينة. وأخيرًا، قد تكون المفاهيم المتعلقة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب قد تغيرت. فعلى سبيل المثال، كان قياس الفقر يركز تركيزًا أساسيًا على دخل الأسرة المعيشية وربما يكون قد تطور إلى إطار عمل يأخذ في الاعتبار الفقر متعدد الأبعاد.

5.1. ما الذي يتطلبه تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟

يتطلب تنفيذ هذا المبدأ تحديد أوجه عدم المساواة غير العادلة أو التي يمكن تجنبها، أو الفوارق المتطرفة في النتائج والفرص، وأنماط الإقصاء والتمييز في المجتمع ومعالجة ذلك. تتشكل هذه التحديات، التي تنبع من القيود الهيكلية وعلاقات القوة غير المتكافئة ويُعاد تشكيلها عبر الأجيال. ولتحقيق المساواة الفعلية لجميع الفئات في المجتمع، سيكون من الضروري تنفيذ تدابير قانونية، ومتعلقة بالسياسات، ومؤسسية، وتدابير أخرى. وسيتطلب ذلك أيضًا مشاركة حرة وفعالة وهادفة من جميع أصحاب المصلحة، خاصة الفئات الأكثر تهميشًا، في عمليات المراجعة والمتابعة لضمان المساءلة، والمراجعة، وتوفير سبل الإنصاف للجميع.[11]

علاوة على ذلك، سيتطلب تنفيذ هذا المبدأ أن تراعي الحكومات هذا المبدأ في: (أ) إنشاء المؤسسات العامة؛ (ب) وضع السياسات ووسائل التنفيذ؛ (ج) تحديد أطر البيانات والقياسات على المستوى الوطني؛ (د) تطوير آليات المتابعة والمراجعة لتنفيذ المقاصد الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

10 https://serbia.un.org/sites/default/files/2021-02/LNOB%20analiza_ENG_web.pdf

11 مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)، تطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. 2022. متاح على الرابط التالي: https://unsdg.un.org/resources/leaving-no-one-behind-unsdg-operational-guide-un-country-teams

1.5.1 إنشاء المؤسسات العامة

تلعب المؤسسات العامة دورًا حاسمًا في عدم ترك أي أحد خلف الركب، وتحديدًا فيما يتعلق بالتصدي للتمييز في تقديم الخدمات العامة وضمان الشمولية. ولإضفاء الطابع المؤسسي على عدم التمييز وتعميم مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في الإدارة العامة، يمكن للحكومات أن تعتمد نهجًا شاملًا يتضمن إستراتيجيات متعددة. وتشمل هذه الإستراتيجيات: اعتماد عدم التمييز معيارًا رئيسا للخدمة العامة، وترسيخ ثقافة مؤسسية للشمولية، وتدريب الموظفين العموميين على مواجهة التمييز، وتوظيف سياسات المشتريات العامة لدعم التنوع والشمولية، ومعالجة مظاهر التحيز في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتعاون مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، لا سيما تلك التي تمثل الفئات المهمشة.[12]

2.5.1 وضع السياسات

إن إعطاء الأولوية لوضع السياسات التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا يعد أمرًا بالغ الأهمية لالتزام الحكومات بمبدأ "الوصول إلى الأكثر تخلفًا عن الركب أولًا". لتحقيق هذا الهدف، يلزم أن تتعامل الحكومة مع أولئك الذين يصعب الوصول إليهم، بالإضافة إلى أن تعتمد سياسات تراعي جوانب الإقصاء، والتمييز، والتهميش، والعنف، والضعف، (بما في ذلك تأثيرات التغير المناخي). وهذا له آثار على تصميم السياسات - بوصفه أمرًا يجب معالجته في غايات ووسائل سياسات معينة مُعتمَدة وفي فحص أي عواقب غير مقصودة لتلك السياسات. وقد يستلزم ذلك من الحكومات تحويل تركيزها من دعم الفئات التي يسهل الوصول إليها إلى الفئات الأكثر عزلة. وسيتطلب ذلك نُهُجًا مُخصَّصة، بالإضافة إلى تقييم السياسات وتحديثها باستمرار لضمان عدم التراجع عنها.

يتطلب ضمان إدراج الفئات المهمشة تاريخيًا توفر بيانات دقيقة عن أوضاعهم وآليات فعالة لتحديد الفئات السكانية غير المضمنة في الموازنات والسياسات وتوفير الخدمات. ويمكن أن يكون تطبيق "عدسة التقاطع" أحد الأساليب الفعالة للوصول إلى الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب أولًا، ويمكنك التعرّف على المزيد عن التقاطع من خلال "دليل موارد التقاطع ومجموعة أدوات التقاطع" الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة.[13]

ويجب وضع تشريعات محددة والاتفاق عليها لدعم تحويل الالتزامات العالمية إلى قوانين وميزانيات وطنية، وإعادة التأكيد على المبادئ (بما في ذلك مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب)، وتخصيص الموارد المالية لتنفيذ جدول أعمال 2030 على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

كما سيسهم تناول الترابط بين أهداف التنمية المستدامة في تعزيز أوجه التآزر التي يمكن أن تساعد في ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. ومن الأمثلة على ذلك العلاقة بين المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة) والصحة (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)، نظرًا إلى أن الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة في مرافق الرعاية الصحية يضمن الرعاية الجيدة والآمنة ويقلل من خطر الإصابة بالعدوى للمرضى ومقدمي الرعاية والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمجتمعات المحيطة. ومثال آخر على ذلك هو مدى التأثير المباشر لوصول الأسر التي تعيش في أوضاع هشة إلى نظم الحماية الاجتماعية (الهدفان 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة) والعمل اللائق (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة) والحصول على التعليم (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)، والصحة (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)، والتغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، وتكافؤ الفرص (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة) لأطفالهم.

إحدى الخطوات الأساسية لتحقيق شمولية حقيقية في تنفيذ جدول أعمال 2030 تكمن في تطوير أدوات وآليات اتصال فعّالة تعمل على: تعزيز الوعي بأهمية الشمولية في التنمية المستدامة، ودعم العمل الجماعي، وبناء الشراكات ومشاركة جميع أصحاب المصلحة مما يهدف بدوره إلى تعزيز القدرات والعمل الجماعي والشراكات بين أصحاب المصلحة لتحقيق هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب في جهود التنمية المستدامة؛ ورفع مستوى الوعي بالمطالبة بالحقوق، إلى جانب تشجيع التفاعل مع الحكومة لتلبية احتياجات الأفراد والاستفادة من تجاربهم بهدف تحسين مستويات الشمولية عبر السياسات وأطر الحوكمة. ويدعو جدول أعمال 2030 أيضًا إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذها، متجاوزًا بذلك الاقتصار على الإجراءات الحكومية وحدها. ومن الضروري تحفيز التماسك الاجتماعي والجهد المشترك، وتشكل أهداف التنمية المستدامة وسيلة فعّالة لتحقيق ذلك.

12 موجز السياسة رقم 136 لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة: تشجيع عدم التمييز في الإدارة العامة: بعض المداخل، 2022. متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/un-desa-policy-brief-no-136-promoting-non-discrimination-in-public-administration-some-entry-points/

13 مجموعة أدوات ودليل موارد التقاطع الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، 2021. متاح على الرابط التالي: https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/01/intersectionality-resource-guide-and-toolkit

من الضروري أيضًا إنشاء مساحات وبنيات يسهل الوصول إليها، بهدف تسهيل مشاركة الفئات المستبعدة وربطهم بحكوماتهم. وينبغي تضمين المشاورات المنتظمة، والآليات المباشرة والميسرة والرسمية للمشاركة والشمولية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة للتواصل وتقديم الملاحظات، ضمن تنفيذ جدول أعمال 2030. ويتطلب ذلك بذل جهود مستمرة في تخطيط السياسات ووضعها وتكييفها بما يتناسب مع احتياجات الجميع.

إن مشاركة تلك الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب يعد أمرًا أساسيًا في تصميم السياسات التي تهدف إلى عدم ترك أحد حقًا خلف الركب ومراجعتها. لكن مشاركة تلك الفئات تتجاوز مجرد التصميم إلى عملية اتخاذ القرار نفسها. ومن خلال المشاركة، يمكن توجيه الأنظار إلى احتياجات الناس وأولوياتهم وتجاربهم، بينما يؤدي غيابها إلى فقدان الصوت والتمثيل في المحافل المعنية، مما يعمق ضعف هذه الفئات أو تهميشها أو أن تصبح سببًا من أسباب تخلفها عن الركب. لكن أولئك 'الأكثر تخلفًا عن الركب' قد يكونون في الغالب غير مرئيين، وأحيانًا غير موثقين رسميًا، حتى وإن تم التعرف عليهم، فغالبًا ما يكونون منشغلين بالبقاء على قيد الحياة، بالإضافة إلى أنهم لا يملكون غالبًا الموارد والقدرات اللازمة للمشاركة، وقد لا يكونون حتى على دراية بفرص المشاركة وآلياتها. فعلى سبيل المثال، في برامج التحويلات النقدية، يتعين على الأشخاص عادةً تقديم عنوانهم وأن يكون لديهم حساب مصرفي لتلقي المساعدة. لكن الأشخاص المشردين، الذين هم بحاجة إلى هذه المساعدة، لا يستطيعون الاستفادة منها لعدم تمكنهم من تلبية هذه المتطلبات. لذلك، يتعين على الحكومات استحداث أساليب جديدة تسمح بمشاركة فعالة وشاملة لجميع الأفراد، مع ضمان أن تكون هذه الأساليب ملائمة ثقافيًا ومتاحة للجميع.

ويستعرض المثال التالي تطبيق التوصيات المتعلقة بآليات حقوق الإنسان لتحسين استجابة البرامج.

الإطار 2. توصيات لآليات حقوق الإنسان لتطوير استجابة برامجية للنساء ذوات الإعاقة في أوروغواي

حددت الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في أوروغواي (2016) النساء اللاجئات، وعديمات الجنسية، والنساء المحتجزات، والنساء ذوات الإعاقة بوصفهن "فئات محرومة من النساء".[14] كما أوصت الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بإعادة النظر في السياسات المتعلقة بالإعاقة لتتضمن منظورًا يعتمد على الجنسانية، بالإضافة إلى معالجة بُعد الإعاقة في السياسات المتعلقة بالعنف ضد المرأة.[15] بناءً على ذلك، أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية برنامجًا مشتركًا يهدف إلى معالجة القضايا التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في ثلاثة مجالات أساسية: الوصول إلى الرعاية الصحية، والعنف، والمعلومات.

المصدر: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. 2022. تطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. https://unsdg.un.org/resources/leaving-no-one-behind-unsdg-operational-guide-un-country-teams

يشكل التمييز أيضًا مشكلة بارزة داخل المجتمع، وداخل المجتمعات المحلية، وفيما بين مقدمي الخدمات، وداخل الحكومة، وحتى داخل الأسر، ويتعين التصدي له على جميع المستويات. ويتطلب تحقيق مبدأ 'الوصول إلى الأكثر تخلفًا عن الركب أولًا' قيادة رشيدة، وأهدافًا محددة بوضوح، وحشد الجهود، وانفتاحًا على تبني أساليب مبتكرة، إلى جانب مراجعة السياسات والخدمات واللوائح والمعايير لتتناسب مع احتياجات الفئات المستبعدة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دورًا مهمًا في دعم الحكومات لتحويل هذا المبدأ إلى واقعٍ ملموس.

غالبًا ما يتم توارث مظاهر عدم المساواة عبر الأجيال، وقد تؤدي إلى تقليص الفرص المتاحة للأطفال، والتي تتحدد على نحوٍ كبير وفقًا لرفاه آبائهم وظروفهم الراهنة. نتيجة لذلك، يمكن لفئات من الناس أن تتخلف تدريجيًا عن الركب. ولذا، ينبغي للحكومات النظر في دمج مبدأ ***الإنصاف بين الأجيال*** في سياساتها وحوكمتها، عبر تحقيق توازن مدروس بين الاستجابة لاحتياجات الجيل الحالي على المدى القصير واحتياجات الأجيال القادمة على المدى الطويل.

14 CEDAW/C/URY/CO/8-9: الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثامن والتاسع لأوروغواي. 2016. متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations/cedawcuryco8-9-concluding-observations-combined-eighth-and-ninth

15 RPD/C/URY/CO/1: الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي لأوروغواي. 2016. متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/documents/concluding-observations/crpdcuryco1-concluding-observations-initial-report-uruguay

يعد فهم كيفية تطبيق مبدأ الإنصاف بين الأجيال في العلاقات المتبادلة بين الأجيال المختلفة أمرًا أساسيًا للوفاء بالالتزامات تجاه الأجيال القادمة. ولا يمكن للسياسات وعمليات صنع القرار أن تأخذ في اعتبارها حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية واحتياجاتها ومصالحها إلا من خلال التمييز الدقيق بين الأجيال المختلفة مع الإقرار بعدم وجود تعارض بارز بين تلبية متطلبات الحاضر وضمان احتياجات المستقبل. بل إن أي حلول تُبتكر لمواجهة تحديات اليوم سيكون لها تأثيرٌ طويل المدى، مما يرجح بالتالي أن يترك جميع الأجيال في حالٍ أفضل.[16]

3.5.1 البيانات والقياس

يعني مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب تجاوز تقييم المتوسط والعام نحو ضمان تحقيق تقدم يشمل جميع الفئات السكانية. ويستلزم ذلك وجود بيانات مُفصَّلة لتحديد الفئات التي تواجه الإقصاء أو التمييز، مع أسباب ذلك وأساليبه، وأيضًا تحديد من يعاني من أشكال متقاطعة ومتعددة من التمييز وعدم المساواة.

ومن الضروري بناء الكفاءات الآن والسعي إلى تطويرها على نحوٍ مستمر، إلى جانب توسيع نطاق الدعم الفني على المستوى الوطني. إذ سيسهم ذلك في ضمان جمع البيانات الكافية وإمكانية تصنيفها، وقياسها للفئات الأضعف والأكثر تهميشًا. فتصنيف البيانات عنصر حيوي في الكشف عن التقدم غير المتكافئ بين الفئات المختلفة داخل المجتمع الأكبر، بما يتماشى مع مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" الوارد في جدول أعمال 2030 (الفقرة 44).

يعتمد جدول أعمال 2030، شرط تصنيف البيانات بناءً على "الدخل، والجنس، والعمر، والعرق، والأصل الإثني، والانتماء العرقي، وحالة الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة وفقًا للسياقات الوطنية" (الفقرة 74)، باعتباره مبدأ توجيهيًا. وسيتطلب التصنيف أيضًا التوسع ليشمل خصائص تتجاوز الأساسيات المذكورة، وينبغي دمج ذلك ضمن عملية مشاورات شاملة حول التصنيف على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال، يُوصى بتصنيف البيانات المُجمعة في إطار المؤشرين 6.1.1 و6.2.1 إلى مستوى الخدمات، مما يتيح قياس التحسن في الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية، استجابةً لمفهوم "الوصول العادل" المنصوص عليه في الهدف.

ويجب تصميم أنظمة جديدة ومحسّنة لجمع البيانات وتمويلها، بالإضافة إلى إعادة تقييم آليات جمع البيانات الحالية وتحسينها لتحديد ما تم إغفاله وسبب ذلك. فعلى سبيل المثال، تُعد الدراسات الاستقصائية للأسر من أكثر أنظمة جمع البيانات شيوعًا للحصول على معلومات عن الأطفال وظروفهم المعيشية، لكن هذه الآلية تستثني جميع الأطفال الذين لا يعيشون داخل أسرة (مثل الأطفال الذين يعيشون في الشوارع أو في أماكن الرعاية البديلة وما إلى ذلك)، مما يعني أن واقعهم غير مُحتسب وبالتالي لا يعالَج. وينبغي دمج مصادر البيانات المتنوعة واستخدام تقنيات إدارة المعلومات الجغرافية المكانية ضمن السياسات المعتمدة على البيانات وتعميمها في عملية تخطيط التنمية المستدامة. وينبغي أيضًا استخدام الحصر التشاركي باعتباره أداةً لتعزيز الشفافية ومعالجة الأسباب الجذرية لتحديات التنمية، بالإضافة إلى الاستفادة من البيانات المستخلصة من المجتمع أو المواطنين.

علاوة على ذلك، يتعين على الحكومات ضمان الشفافية في التعامل مع البيانات وتعزيز آليات المساءلة والمشاركة المجتمعية في عمليات جمع البيانات وقياسها.

16 اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة للأمم المتحدة (HLCP). 2024. "واجبات المستقبل من منظور الإنصاف بين الأجيال: الأسئلة المتكررة." متاح على الرابط التالي https://unsceb.org/sites/default/files/2024-01/FAQ%20on%20Duties%20to%20the%20future%20through%20an%20intergenerational%20equity%20lens%20%28HLCP%20core%20group%20on%20duties%20to%20the%20future%29.pdf

4.5.1 المتابعة والمراجعة

لا يقتصر مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب على تصنيف البيانات فحسب. بل إن جدول أعمال 2030 يتعلق أيضًا بالرصد والمساءلة، فمراجعات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ينبغي "أن تركز تركيزًا خاصًا على الفئات الأشد فقرًا وضعفًا وتخلفًا عن الركب." (الفقرة 74 هـ). وينبغي أن تتناول التقارير القطرية والتقارير الصادرة عن الجهات الفاعلة الأخرى هذا المبدأ بوضوح، موضحة كيفية معالجة الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب. من الضروري أيضًا أن تكون هناك ترتيبات مؤسسية متعددة القطاعات للرصد والمراجعة على مختلف المستويات (دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية)، مع وجود مساحات وآليات واضحة للمشاركة والمساهمة من المجتمع المدني والشبكات وأصحاب المصلحة الآخرين. وسيسهم اتباع نهج متعدد القطاعات في تعزيز بناء التحالفات والشراكات على المستوى الوطني. وتُعد تقارير المراجعة الوطنية الطوعية التي تقدمها البلدان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة آلية جيدة للبلدان للإبلاغ عن تنفيذ مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، بالإضافة إلى كونه منتدى لتبادل أفضل الممارسات والتعلم من الأقران حول كيفية تصميم سياسات تضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

تشمل المتابعة والمراجعة آليات للرصد والتقييم، بالإضافة إلى آليات تتيح عمليات تقديم الملاحظات والتعلم المستمر بهدف تحسين السياسات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

الجزء الثاني:

1.2. ما أهمية مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ورقابة الأجهزة العليا للرقابة عليه؟

يهدف مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" إلى ضمان تحقيق نتائج عادلة تعود بالنفع على جميع الفئات في المجتمع، وليس فقط على الأفراد الذين يحصلون على خدمات جيدة بالفعل. وتمارس الحكومة والإدارة العامة دورًا حيويًا في معالجة أوجه عدم المساواة في الفرص والوصول إلى الخدمات من خلال السياسات العامة وأدوات أخرى، بما يضمن استخدام الموارد العامة الشحيحة على نحوٍ يؤدي إلى المزيد من المساواة.

يسعى جدول أعمال 2030، وفقًا للفقرة 8، إلى الوصول إلى عالم:

- يحترم على نحو عالمي حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، وسيادة القانون، والعدالة، والمساواة، وعدم التمييز.
- يضمن تكافؤ الفرص التي تمكّن من تحقيق الإمكانات البشرية الكاملة والمساهمة في الازدهار المشترك.
- يحترم التنوع العرقي والإثني والثقافي.
- تتمتع فيه كل امرأة وفتاة بالمساواة الجنسانية الكاملة، وتُزال فيه كل الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن.
- يستثمر في أطفاله، حيث ينشأ الأطفال في بيئات خالية من العنف والاستغلال.
- يتمتع بالعدالة، والإنصاف، والتسامح، والانفتاح، والشمول الاجتماعي، ويُلبي احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا.

من هذا المنطلق، يتضح أنه لا يمكن تنفيذ جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة تنفيذًا ناجحًا دون تطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. لذلك، من الضروري أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة، التي تراقب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بفحص هذا المبدأ. ودون هذا الفحص، لن تكون الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة شاملة أو ذات جدوى.

ينطبق مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" على جميع جوانب أهداف التنمية المستدامة. فهو لا يقتصر فحسب على الوصول إلى أفقر الفقراء، بل يتطلب مكافحة التمييز وأوجه عدم المساواة في الداخل والخارج ومعالجة الأسباب الجذرية لها. ويتطلب تحقيق هذا المبدأ إصلاحات جذرية في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهياكل الحوكمة ونماذج الأعمال على جميع المستويات، من المحلي إلى العالمي. ومن دون هذه الجهود الشاملة، ستظل التفاوتات الكبيرة قائمة داخل المناطق والبلدان.

ونظرًا إلى أن الأجهزة العليا للرقابة تندرج تحت فئة المؤسسات العامة، فإن دورها الرقابي يصبح أكثر أهمية وتأثيرًا عندما يعالج أوجه التفاوت في الوصول إلى الخدمات العامة، خاصة بالنسبة للفئات المهمشة المُستبعَدة تاريخيًا، مثل المجتمعات ذات الدخل المنخفض والأقليات العرقية وسكان المناطق الريفية. لذا، من الضروري أن تنظر الأجهزة العليا للرقابة بمنظور مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" في مهامها الرقابية وعمليات التخطيط لوضع خطط الرقابة الإستراتيجية.

ويعد مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ضروريًا، لأنه يسهم في تحسين أداء العمليات والبرامج الهادفة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشتمل فوائد هذا المبدأ على ما يلي:

- الحد من العنف والتمييز والعنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال التعصب بوجه عام.
- الحد من الفقر وعدم المساواة.
- تحسين حياة الأفراد، خصوصًا الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب.
- زيادة الشفافية والمساءلة في السياسات العامة من خلال الإفصاح عن البيانات التي غالبًا ما تُهمَل وإعداد التقارير بشأنها.

ورغم أهمية المبدأ، توجد عوائق تحول دون تنفيذه بفعالية، من بينها:

- وجهات النظر والمعايير الاجتماعية والثقافية المتطرفة التي قد تمنع المؤسسات من تنفيذ المبدأ.
- الجمود البيروقراطي وضعف السيطرة الإدارية.
- عمليتا وضع الموازنة والتخطيط غير الملائمتين لتنفيذ المبدأ.
- غالبًا ما يستلزم تطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب معالجة قضايا متعددة القطاعات داخل الحكومة، مما يستدعي نهجًا تخطيطيًا متكاملًا قد يتعارض مع التسلسل الهرمي التقليدي للمؤسسات الحكومية.
- ضعف خطوط المساءلة وضعف التنسيق في بعض الأحيان.
- تعقيدات إضافية بسبب العوامل فوق الوطنية، بما في ذلك الالتزامات القانونية وتداخل الجهات الفاعلة الإقليمية والجهات المانحة في عملية صياغة السياسات الوطنية.
- المصالح المكتسبة في المجتمع.

2.2. من أصحاب المصلحة المعنيون بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟

يُبرز جدول أعمال 2030 أهمية الشمولية وإشراك جميع قطاعات المجتمع وفئاته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتناول العديد من مقاصد هذه الأهداف الشمولية والمشاركة.

يشمل بعض أصحاب المصلحة ذوي الصلة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، على سبيل المثال لا الحصر:[17]

- النساء.
- الأطفال والشباب.
- كبار السن.
- الشعوب الأصلية.
- المهاجرون وأسرهم.
- الأشخاص ذوو الإعاقة.
- الجماعات الدينية.
- مجموعات المتطوعين.
- المؤسسات الحكومية.
- المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل فئات مختلفة من المجتمع، مثل النساء والأطفال والشباب وكبار السن والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين وغيرهم.
- السلطات المحلية.
- المجتمعات المحلية.
- العمال والنقابات العمالية.
- قطاع الأعمال والصناعة.
- المجتمع العلمي والتكنولوجي.
- المزارعون.
- المؤسسات والمنظمات الخيرية الخاصة.
- الشبكات والجمعيات البرلمانية.
- المنشآت التعليمية والأكاديمية.

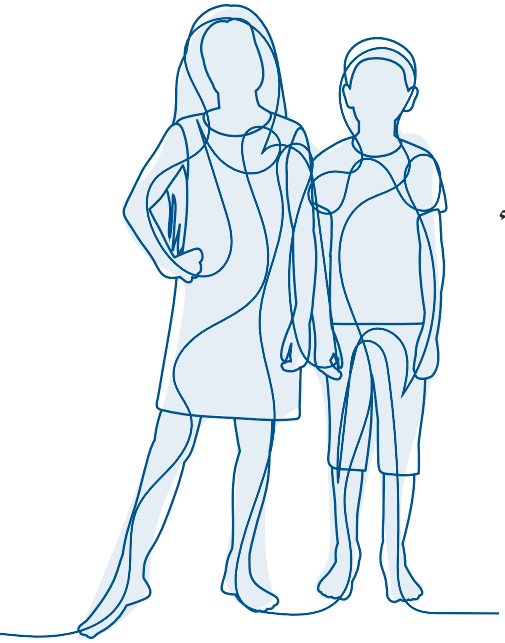

17 المصادر: خطة 21؛ مؤتمر ريو20+ المستقبل الذي نريده؛ القرار 67/290؛ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (2020) "إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ جدول أعمال 2030: "مراجعة تقارير المراجعة الوطنية الطوعية (2016-2019)"، متاح على https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/26012VNRStakeholdersResearch.pdf

تُعزّز المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة شرعية أولويات السياسات وأهدافها، وتوسّع قاعدة المعرفة بما يُثري عملية صنع السياسات (وهو ما يتم مثلًا عبر دمج معارف السكان الأصليين والخبرات المحلية). وتسهم هذه المشاركة في بناء فهم مشترك وتعريفات موحَّدة للمشكلات، إضافة إلى تحسين تقدير احتياجات الفئات المتأثرة على نحوٍ مباشر بالبرامج والسياسات ومصالحها.

وينبغي منح اهتمام خاص لأصحاب المصلحة الأكثر ضعفًا والمعرضين لخطر استبعادهم من التعبير عن آرائهم وتوقعاتهم، وذلك طوال عملية إشراك أصحاب المصلحة. ويُسهم هذا النهج الموجَّه في تعزيز فهم صانعي السياسات لتجارب الفئات المستضعفة، إلى جانب استيعاب عوامل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، وأسباب قابلية التأثر وآثاره. ونتيجة لذلك، يصبح صانعو السياسات أكثر قدرة على: تحديد الفئات المهمَّشة وأسباب إهمالها؛ ومعالجة العوائق التي تحول دون تحقيق الشمولية؛ وتصميم متطلبات مُعيَّنة لأصحاب المصلحة؛ وتوسيع نطاق المستفيدين المستهدفين.

ويُسهم اعتماد نهج شمولي في إشراك أصحاب المصلحة في تعزيز مصداقية البرنامج أو السياسة قيد التنفيذ وملاءمتهما وقبولهما. ويمكن أيضًا أن يدعم هذا النهج بناء رؤية مشتركة والتزام جماعي، مع تعزيز الشعور بالانتماء والملكية والمسؤولية.

وهذا أمر بالغ الأهمية، لأن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا إذا شملت الجميع. ومن منظور التماسك الاجتماعي، تكمن مصلحة المجتمع بأكمله في ضمان عدم تخلف أي فئة عن الركب.

وثمة تحديات ومخاطر مرتبطة بإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، إذ يتطلب هذا النوع من المشاركة وقتًا وقدرات وموارد تنظيمية ضخمة (مالية وبشرية على حدٍ سواء).

وتتطلب الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مراعاة المجموعة الواسعة لأصحاب المصلحة الذين يساهمون مساهمةً مشتركة في تحقيق أهداف ومقاصد محددة. ولا يوجد تعريف ثابت لأصحاب المصلحة المعنيين بتقييم تنفيذ مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، ولم يُحدَّدوا مسبقًا، فهم يختلفون من قطاع لآخر ومن منطقة لأخرى. لذا، ينبغي تحديدهم وفقًا للعمليات الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني أو البرامج المرتبطة بالأهداف الوطنية المحددة ذات الصلة بهدفٍ أو أكثر من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي ستخضع للرقابة من الأجهزة العليا للرقابة.

وهناك بعض الاعتبارات العامة التي قد تكون ذات أهمية للفرق الرقابية التي تقوم بتحليل أصحاب المصلحة بهدف مراعاة مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" عند الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتتضمن:

- تحديد أصحاب المصلحة والفئات ذات الصلة بالبرامج/الهيئات ذات الأولوية.
- تقييم مسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة وأدوارهم وتأثيرهم وقدراتهم، مع مراعاة المراحل المختلفة في عملية صنع السياسات (التصميم والتنفيذ والرصد).
- مراعاة أصحاب المصلحة الحكوميين وأيضًا على صعيد المجتمع ولا سيما المستفيدين من البرامج والسياسات.
- إيلاء الاهتمام للفئات المهمشة والمستضعفة، إضافةً إلى المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الأقل ظهورًا، الذين قد يكون تمثيلهم ضعيفًا أو مستبعدًا تمامًا.
- تسليط الضوء على دور المتخصصين، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع العلمي والتكنولوجي.
- توسيع نطاق التركيز ليشمل التحالفات أو الشبكات، وكذلك المساحات المؤسسية، وليس أصحاب المصلحة الأفراد فحسب.
- إعطاء الأولوية لقائمة أصحاب المصلحة واختيار من يمكن للفريق الرقابي التعاون معهم.

يمكن إجراء تحليل أصحاب المصلحة في مصفوفة من أجل المساعدة في تحديد أصحاب المصلحة واختيارهم بناءً على أدوارهم ومسؤولياتهم وتأثيرهم النسبي فيما يتعلق بالبرامج و/أو العمليات المختارة. وسيكون حصر أصحاب المصلحة وتحليلهم مفيدًا أيضًا للفرق الرقابية للتعامل مع أصحاب المصلحة الرئيسين في جميع مراحل المهمة الرقابية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل تسهيل الأثر الرقابي.

إلى جانب تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية، يمكن أن يُسهم تحليل أصحاب المصلحة في تحديد الإجراءات المطلوبة لتعزيز التغيير فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية. ويتطلب ذلك تحديد المخوَّلين للمطالبة بالحقوق، ومن تقع على عاتقهم مسؤوليات والتزامات للعمل بموجب الإطار القانوني للدولة، وأيضًا من هم في موقع مناسب للعمل دون أن توكَّل إليهم مسؤولية العمل.[18]

للحصول على معلومات إضافية عن إشراك أصحاب المصلحة المتعددين وقراءات وموارد مقترحة عن إشراك أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها ومراجعتها، انظر: الفصلان 2 و7 والملحق 1 من نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (2024)، دليل تعامل الأجهزة العليا للرقابة التابعة لمبادرة تنمية الإنتوساي مع أصحاب المصلحة،[19] دليل تطبيق المعايير الدولية للإنتوساي الخاص برقابة الأداء،[20] ودليل مبادئ مبادرة تنمية الإنتوساي للتحالفات القوية لأصحاب المصلحة من أجل الأثر الرقابي.

3.2 ما الإجراءات التي اتخذتها الحكومات للتطرق إلى مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟

يذكر تقرير التنمية المستدامة العالمي لعام 2023 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ما يلي:[21]

"في منتصف الطريق نحو تحقيق جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، ما يزال العالم بعيدًا عن المسار الصحيح... وفي غياب التصحيح العاجل للمسار والتعجيل به، ستواجه البشرية فترات مطولة من الأزمات وعدم اليقين ـ يثيرها ويعززها الفقر وعدم المساواة والجوع والمرض والنزاع والكوارث. وعلى المستوى العالمي، أصبح مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" معرضًا لخطر كبير".

(تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، ص 18)

رغم هذا الوضع، هناك حكومات تتبنى إجراءات لتعزيز مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" وفيما يلي بعض الأمثلة المستخلصة من التقرير التجميعي للمراجعات الوطنية الطوعية لعام 2022:[22]

- وضع إستراتيجية تشجع المزيد من المزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة على تنويع أنشطتهن الزراعية (غينيا بيساو).
- ترجمة جميع الوثائق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة إلى اللغات الإقليمية لتحسين إمكانية الوصول إليها (الفلبين).
- عملية تشاورية تشمل رؤساء المجتمعات الإقليمية اللامركزية (الكاميرون).
- توفير الوجبات المدرسية (مالي وإريتريا).
- الوصول إلى الرعاية والدعم للاجئين (اليونان والأردن).
- تعزيز السياسات التي تستهدف هجرة اليد العاملة النسائية ذات المهارات المنخفضة لتجنب المضايقات والاستغلال وتحسين مهارات المرأة (سريلانكا).
- الوصول إلى التعليم الشامل للأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة (ليسوتو وغينيا الاستوائية).
- ضمان توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للشعوب الأصلية (الأرجنتين).
- التحديثات التي طرأت على قوانينها أو إستراتيجياتها الخاصة بحقوق المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وأحرار الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين، وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى (أندورا، والأرجنتين، واليونان، والجبل الأسود، وهولندا).

18 مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)، تطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. 2022. https://unsdg.un.org/resources/leaving-no-one-behind-unsdg-operational-guide-un-country-teams

19 https://www.idi.no/elibrary/cdp/sais-engaging-with-stakeholders-programme/697-idi-sais-engaging-with-stakeholders-guide

20 https://idi.no/work-streams/professional-sais/work-stream-library/performance-audit-issai-implementation-handbook

21 https://sdgs.un.org/gsdr/gsdr2023

22 التقرير التجميعي للمراجعات الوطنية الطوعية لعام 2022 الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. متاح على الرابط التالي https://unstats.un.org/sdgs/report/2022/

وفقا للتقرير التجميعي لعام 2023،[23] توضح تقارير المراجعة الوطنية الطوعية الممارسات الجيدة في مجال الحوكمة، وبناء القدرات المؤسسية، وإشراك أصحاب المصلحة، وجمع البيانات وتحليلها، ووسائل التنفيذ التي تشرك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على حدٍ سواء، مع التركيز المستمر على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. وقد حددت البلدان الفئات الضعيفة أو الأكثر تخلفًا عن الركب في تقاريرها الخاصة بالمراجعة الوطنية الطوعية، وهي: النساء، والمهاجرين، واللاجئين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، والشباب، وكبار السن، والشعوب الأصلية، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، وأحرار الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين، وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى والنازحين داخليًا وغيرهم من الفئات التي تعيش في أوضاع هشة. كما أشركت الفئات الضعيفة من خلال تحسين جمع البيانات وتصنيفها. فعلى سبيل المثال، أنشأت سانت كيتس ونيفيس وزارة جديدة لتمكين الشباب والشيخوخة والإعاقة.

لكن للأسف أظهرت العديد من تقارير المراجعة الوطنية الطوعية لعام 2023 انتكاسات في التقدم المحرز بشأن موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك بسبب جائحة كوفيد-19 والتحديات المرتبطة بها. كما جرى الاعتراف بالمشكلات الهيكلية المتمثلة في التمييز وعدم المساواة، مثل تلك المتعلقة بالتحديات التي يواجهها المهاجرون واللاجئون والنازحون داخليًا. ومع ذلك، تحقق بعض التقدم. ففي أوزبكستان، على سبيل المثال، أدت القروض الميسرة والحصص الإضافية إلى مضاعفة عدد النساء في التعليم العالي، كما صدر قانون جديد في البلاد يجرم التحرش بالنساء وملاحقتهن. وفي جزر القمر، اعتُمِدت قوانين لدعم توظيف الشباب، وتعزيز القوانين المتعلقة بالعنف ضد الأطفال والنساء، بالإضافة إلى إنشاء نظام تغطية صحية شاملة.

وفي قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023، تعهدت العديد من البلدان بالتزامات محددة لدعم مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، من خلال تبني سياسات والتزامات جديدة تهدف إلى القضاء على الفقر، ودعم الرأسمال البشري، ومعالجة التفاوت في الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، وتحسين عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وضمان عدم تخلف أي بلد أو مكان عن الركب.[24]

ومن أجل القضاء على الفقر، تحدد البلدان عادة أهدافًا للحد من الفقر المدقع والفقر المطلق، وتعزيز زيادة الدخل للأشخاص الأكثر تخلفًا عن الركب، ومعالجة قضايا المساواة بين الجنسين، وتطوير البنى التحتية، وتعزيز كفاءات القطاع العام. وقد اعتمدت العديد من البلدان أيضًا مؤشرات متعددة الأبعاد للفقر، تأخذ في الاعتبار مختلف جوانب الحرمان وأبعاده بجانب الدخل.

إلى جانب معالجة مشكلة الفقر، أولت البلدان اهتمامًا أيضًا لتعزيز رأس المال البشري (مثل التعليم والعمل اللائق) ومعالجة الفجوات في الوصول إلى الضروريات الأساسية (كالطعام والمياه والصرف الصحي والطاقة والحماية الاجتماعية). وفي جميع الحالات، يفرض مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب على الحكومات تجاوز المتوسطات المعتادة وتصنيف البيانات لتحديد الفئات المتخلفة عن الركب وأسباب ذلك.

توجد أيضًا سياسات تهدف إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات دعمًا لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، وغالبًا ما تتضمن آليات للمشاركة، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، والرصد، وتصنيف البيانات، بالإضافة إلى الشفافية والمساءلة.

تتشارك سياسات مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، التي وُضِعت في سياقات مختلفة، في إستراتيجية موحدة وهي: تضمين المساواة والشمولية والاستدامة عبر مختلف المجالات المواضيعية كي تشمل الأشخاص الأكثر فقرًا والفئات التي تعيش في أوضاع هشة، مع التركيز على الوصول إلى الأكثر تخلفًا عن الركب أولًا، والاستفادة من مشاركتهم الفاعلة.

تُعد الأساليب والإجراءات الموضحة أعلاه مجرد أمثلة توضح الصورة، ولا تشمل جميع تفاصيل الالتزامات الحكومية في المناطق الجغرافية المختلفة. ومن الأهمية بمكان أن يكتسب مدقق أهداف التنمية المستدامة فهمًا عميقًا للالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في بلده بوصفها خطوة أولى نحو الرقابة على عدم ترك أي أحد خلف الركب.

23 التقرير التجميعي للمراجعات الوطنية الطوعية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لعام 2023. متاح على الرابط التالي: https://hlpf.un.org/sites/default/files/2023-12/2023_VNR_Synthesis_Report.pdf

24 موجز السياسة رقم 163 لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة: خيارات السياسة لعدم ترك أي أحد خلف الركب: نظرة عامة على التزامات قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023. متاح على الرابط التالي: https://desapublications.un.org/policy-briefs/un-desa-policy-brief-no-163-policy-choices-leaving-no-one-behind-lnob-overview-2023

الجزء الثالث:

1.3. الرقابة على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"

كما سبق ونوقش في الأقسام السابقة، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تركز الحكومات والإدارة العامة على معالجة أوجه عدم المساواة في الفرص وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، بهدف تحقيق المساواة في النتائج للجميع. وفي هذا السياق، تقع على عاتق القطاع العام مسؤولية إعداد عمليات وبرامج وسياسات عامة وتنفيذها بهدف ترسيخ مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب".

تُعد الرقابة على تنفيذ هذا المبدأ جزءًا أساسيًا من الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، ينطبق تعريف المدخلين المستعملين للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الرقابة المتعلقة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

ووفقًا لما جاء في نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة لعام 2024، تُعرّف الرقابة على تنفيذ هذه الأهداف بأنها: "رقابة أداء تلتزم بالمعايير الدولية للإنتوساي، وتهدف إلى فحص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني باستخدام نهج الحكومة الشاملة".[25]

يمكن اتباع مدخلين رئيسيين عند إجراء هذا النوع من الرقابة: العمليات والبرامج. ويوضح الجدول أدناه نظرة شاملة على كيفية توظيف هذين المدخلين في الرقابة على تنفيذ مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب".

الجدول 1. مداخل رقابة تنفيذ مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"

المدخل	مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	أمثلة افتراضية لأهداف الرقابة
البرامج	البرامج التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة ارتباطًا مباشرًا بمبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب".	الرقابة على تنفيذ البرامج المرتبطة بتنفيذ المقصد 3.8 من أهداف التنمية المستدامة (التغطية الصحية الشاملة)
العمليات	مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" باعتباره عملية في جميع المؤسسات المهمة في الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني	الرقابة على أداء عملية "عدم ترك أي أحد خلف الركب" من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
	مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" عبر عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الرقابة على أداء الحكومة في تعميم مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" عبر عمليات التخطيط والميزانية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

توضح الأقسام التالية بمزيد من التفصيل كيف سيبدو هذان المدخلان عند الرقابة على تنفيذ مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب".

1.1.3. مدخل البرامج: الرقابة على تنفيذ البرامج المرتبطة بمبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"

يتطلب مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" أن تتخذ الحكومات خطوات ملموسة من خلال تنفيذ السياسات والبرامج العامة لتحقيق المقاصد الوطنية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وهناك العديد من الأمثلة على البرامج وأهداف التنمية المستدامة التي ترتبط مباشرة بمبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، مثل البرامج التي تهدف إلى معالجة الفقر المدقع (المقصد 1.1 من أهداف التنمية المستدامة)، والقضاء على العنف ضد النساء (المقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة)، والتغطية الصحية الشاملة (المقصد 3.8 من أهداف التنمية المستدامة)، والتعليم الجيد (المقاصد 4.1 و4.2 و4.3 من أهداف التنمية المستدامة)، والكثير من الأهداف الأخرى.[26]

وتقدم الأُطر التالية أمثلة على الأهداف الوطنية التي تتناول مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" في مجالين: القضاء على الفقر والتصدي لعدم المساواة في الحصول على الضروريات الأساسية.

---

25 نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية (2024)، القسم 2.1، إطار 1.

26 المزيد من الأمثلة موضحة في Figure 2. SDG targets related to inclusion.

الإطار 4. القضاء على الفقر

خلال قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023، قدمت 40 دولة التزامات، منها 31 دولة تعطي أولوية واضحة للنهوض بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب من خلال سياسات أو إصلاحات مؤسسية محددة. أحد الجوانب الرئيسية لهذه الالتزامات يتعلق بالقضاء على الفقر.

في إطار تعزيز جهود القضاء على الفقر، قدمت 15 بلدًا مقاييس مرجعية جديدة، إذ حددت 13 بلدًا هدفًا لمعدل الفقر بحلول عام 2027:

- استهدفت ثلاثة بلدان معدل فقر بين 30-50% (ليسوتو، وليبيريا، وسيراليون).
- استهدفت تسعة بلدان معدل فقر بين 10-30% (الأرجنتين، وبنغلاديش، وبليز، ومصر، وغانا، وقيرغيزستان، ومنغوليا، ودولة فلسطين، وأوغندا).
- استهدفت دولة واحدة معدل فقر أقل من 10% (أوزبكستان).
- ولم تستهدف أي دولة الوصول إلى معدل فقر 0%.

وكانت سيراليون من بين البلدان الأكثر طموحًا إذ كرست جهودها إلى خفض الفقر المطلق من 57% إلى 35%، والفقر المدقع من 11% إلى 5%، والفقر المتعدد الأبعاد من 65% إلى 50% بحلول عام 2027، مع زيادة حصة الدخل لـ 20% من الشريحة الدنيا من 1.8% إلى 8.6%. في حين تستهدف ليسوتو خفض معدل الفقر من 50% في 2017/2016 إلى 44% في 2027/2026 من خلال تعزيز نمو الدخل لـ 40% من الشريحة الدنيا، والتركيز على المساواة بين الجنسين، وتطوير البنية التحتية وكفاءات القطاع العام. وتلتزم أوغندا بالانتقال من الاقتصاد غير المهيكل إلى الاقتصاد المهيكل لزيادة مستويات الدخل، وتحسين نوعية الحياة، والقضاء على الفقر على مستوى الأسر.

بالإضافة إلى ذلك، من بين 15 بلدًا حددت معاييرها الخاصة للقضاء على الفقر، حددت خمسة منها مؤشر جيني المستهدف، مما يعكس جهودًا وطنية محددة ومقيدة بإطار زمني للحد من عدم المساواة.

المصدر: موجز السياسة رقم 163 لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة: خيارات السياسات لعدم ترك أي أحد خلف الركب: نظرة عامة على التزامات قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023.[27]

الإطار 5. السياسات الموجهة للتصدي لعدم المساواة في الوصول إلى الضروريات الأساسية

وضعت العديد من الدول سياسات تهدف إلى ضمان وصول الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة، والحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، في هندوراس، يهدف البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، الذي يشرف عليه رئيس الدولة، إلى توفير الغذاء للأطفال في المناطق الأكثر فقرًا، ومنع الهدر الدراسي ومكافحة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وتخطط قيرغيزستان تنفيذ 46 مشروعًا لإدارة المياه، ما سيتيح ريّ 67,000 هكتار من الأراضي الجديدة وزيادة توفر المياه، مما يعزز الوصول العادل للجميع إلى المياه، بما فيهم الفئات التي تعيش في ظروف هشة. تعمل أوزبكستان على تحسين كفاءة استخدام المياه بنسبة 25%، لضمان توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي لجميع الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة. وتستهدف بنغلاديش تحقيق نسبة 100% في توفير مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي بحلول عام 2030، وتسعى أيضًا إلى تحقيق تكافؤ في الوصول إلى الطاقة من خلال تقليل استهلاك الطاقة الأولية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20% بحلول العام نفسه. وتركز شيلي ومصر على تعزيز وصول الجميع إلى التغطية الصحية الشاملة، والرعاية الصحية الأولية، والمرافق الصحية في المناطق الريفية. وتخطط بليز لاعتماد إستراتيجية حماية اجتماعية محددة التكاليف بحلول عام 2024، تشمل حدًا أدنى من الحماية الاجتماعية وآليات مؤسسية داعمة.

المصدر: موجز السياسة رقم 163 لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة: خيارات السياسات لعدم ترك أي أحد خلف الركب: نظرة عامة على التزامات قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023.

27 https://desapublications.un.org/policy-briefs/un-desa-policy-brief-no-163-policy-choices-leaving-no-one-behind-lnob-overview-2023

عند الرقابة على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" في إطار النهج البرامجي، يختار فريق الجهاز الأعلى للرقابة مجموعة من البرامج التي تسهم في تنفيذ المقاصد المتفق عليها وطنيًا والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

ويمكن تحديد مجموعة البرامج التي ستخضع للرقابة بطرق متعددة، وحسب مقاصد الرقابة. وتتمثل إحدى الطرق في مطابقة المقاصد والبرامج الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة قيد الرقابة، ثم تحديد نطاق الرقابة بطريقة تتيح تقييم تطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ضمن هذه البرامج. وهناك طريقة أخرى تركز أولًا على تحديد المجموعة أو المجموعات الضعيفة بوصفهم مستفيدين رئيسين، ثم اختيار البرامج التي تستهدفهم (أو التي يفترض أن تستهدفهم).

ويوضح الإطاران التاليان هاتين الإستراتيجيتين المحتملتين.

الإطار 6. تحديد البرامج الوطنية التي تسهم في تحقيق التغطية الصحية الشاملة

٣ الصحة الجيدة والرفاه

قرر الجهاز الأعلى للرقابة إجراء مهمة رقابية على تنفيذ المقصد 3.8 من أهداف التنمية المستدامة: ("تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، والحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وضمان حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة "). وحصر فريق الرقابة المقاصد والبرامج الوطنية المرتبطة بهذا الهدف العالمي، ما أسفر عن قائمة تضم 15 برنامجًا، جرى بعد ذلك تحديد أولوياتها باستخدام معايير مثل الأهمية المادية، والأولوية الوطنية، والمخاطر المحتملة. وفي النهاية، حُدِّدت ثلاثة برامج رئيسية للرقابة عليها من حيث كفاءتها وفعاليتها في الوصول إلى الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب. وتضمنت هذه البرامج: تطعيم الأطفال، وتوزيع أدوية مدعومة للأمراض المزمنة، والرعاية المنزلية للمسنين.

الإطار 7. اختيار البرامج الداعمة لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب لفئة مُعيَّنة متخلفة عن الركب

قرر الجهاز الأعلى للرقابة إجراء رقابة على تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، مع الاهتمام بوجه خاص بمجموعة تُركت تاريخيًا خلف الركب في البلاد: وهي الشعوب الأصلية. وانطلاقًا من هذا التوجه، حصر الفريق الرقابي بعد ذلك البرامج التي تستهدف (أو تحاول أن تستهدف) تلبية احتياجات هذه المجموعة سواء على نحوٍ مباشر أو غير مباشر. وبعد التشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسين، مثل اللجان البرلمانية، ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل الشعوب الأصلية وتعمل معها، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات العامة، اختار الفريق الرقابي خمسة برامج رئيسية لإخضاعها للرقابة من حيث كفاءتها وفعاليتها في تقديم خدمات عالية الجودة للشعوب الأصلية. وتشمل هذه البرامج الاعتراف بالأراضي وحمايتها، والرعاية الصحية، وتعزيز المعارف التقليدية للشعوب الأصلية، والتعليم والثقافة، وتوفير فرص العمل اللائق. وتهدف أسئلة المهمة الرقابية إلى التحقق من أداء تنفيذ هذه البرامج، بالإضافة إلى دراسة مدى إشراك الحكومة للشعوب الأصلية في مراحل التخطيط، وصنع القرار، والرصد، وإعداد التقارير بشأن فعالية هذه البرامج.

2.1.3. مدخل العمليات: الرقابة على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يمكن اعتبار مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" عملية قائمة بذاتها ضمن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. بناءً على ذلك، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تقييم أداء هذه العملية نفسها أثناء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن هذه العملية بعض الخطوات التي يتعين على الحكومات اتخاذها لتنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب مثل: تحديد الفئات المتخلفة عن الركب وأسباب تخلفها، وجمع البيانات المصنفة، والتواصل مع الفئات الضعيفة وأصحاب المصلحة، وتنفيذ آليات لإعداد التقارير والمساءلة، وضمان المشاركة الفعالة.

وخلال مرحلة تصميم المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سينفذ الجهاز الأعلى للرقابة خطوة لفهم موضوع المهمة الرقابية (راجع نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية 2024، الفصل 4، القسم 4.1). وهذه الخطوة ذات أهمية بالغة عندما يضطلع الجهاز الأعلى للرقابة بإجراء المهمة الرقابية على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، إذ سيُتاح للمدققين فرصة تكوين فهم مبدئي لكيفية تجسيد هذا المبدأ في البلاد، مع التركيز على مكوناته وعملياته الفرعية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا الفهم بالغ الأهمية لوضع إطار لنطاق المهمة الرقابية يتميز بالفعالية وسهولة ضبطه.

وقد استعرضنا بتفصيل أكثر في القسم 1.5 ما يتطلبه تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، حيث قسمنا عملية التنفيذ إلى أربعة محاور رئيسية:

1. إنشاء المؤسسات العامة.
2. وضع السياسات ووسائل التنفيذ.
3. إعداد أُطر عمل للبيانات والقياس على المستوى الوطني.
4. إعداد آليات للمتابعة والمراجعة لتنفيذ النتائج الوطنية المتربطة بأهداف التنمية المستدامة.

وتشكل هذه المحاور نقطة انطلاق ملائمة للفريق الرقابي لتصميم المهمة الرقابية على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وتُعد إرشادات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أداة قيمة يمكن للمدققين الاعتماد عليها لتنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، إذ تقسم هذه الإرشادات عملية المبدأ إلى خمس خطوات وعنصر شامل، على النحو التالي:[28]

- الخطوة 1: من تُرِك خلف الركب؟ جمع الأدلة
  - مراجعة البيانات المتاحة وتحليلها.
  - التشاور مع المجتمعات المحلية.
  - تحديد الفجوات في البيانات وتحديد أولوياتها.
  - سد فجوات البيانات.
- الخطوة 2: لماذا؟ تحديد الأولويات والتحليل
  - تحديد الأولويات.
  - لماذا تُترَك بعض الفئات خلف الركب؟ ما الأسباب المباشرة والكامنة والجذرية لأوجه الحرمان أو الأضرار أو التمييز التي تتسبب في تخلفهم عن الركب؟
  - تحليل نمط الأدوار والفجوات في الكفاءات.
- الخطوة 3: ماذا؟ ما يجب إجراؤه
  - تحديد الإجراءات والتدخلات.
  - تحديد أولوية الإجراءات.
- الخطوة 4: كيف؟ كيفية قياس التقدم ورصده
  - تحديد مؤشرات ومقاصد لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ووضعها في السياق المناسب.
  - استخدام أساليب مبتكرة لتتبع المعلومات وعرضها عرضًا مرئيًا ومشاركتها.
  - تطوير كفاءات الرصد.
- الخطوة 5: تعزيز المساءلة بشأن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب
  - ضمان مساءلة نظام الأمم المتحدة تجاه الفئات المتروكة خلف الركب.
  - دمج مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في عمليات متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها، بما في ذلك تقارير أهداف التنمية المستدامة الوطنية والتقارير الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
  - تنفيذ المساءلة الوطنية تجاه الأشخاص الذين تُرِكوا خلف الركب.
- الإرشادات التوجيهية الشاملة: المشاركة الهادفة

28 مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)، تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. 2022. https://unsdg.un.org/resources/leaving-no-one-behind-unsdg-operational-guide-un-country-teams

أيًا ما كان النهج الذي يختاره الجهاز الأعلى للرقابة، تظل مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين أمرًا ضروريًا، سواء خلال مرحلة تصميم المهمة الرقابية أو عند إعداد خطة الرقابة الإستراتيجية. وتهدف هذه المشاركة إلى الحصول على وجهات نظرهم بشأن كيفية تعامل الحكومة مع مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

ويعتمد مدى تغطية الجهاز الأعلى للرقابة لعملية تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى توفر الوقت والموارد، مما يؤثر بدوره على تحديد نطاق المهمة الرقابية.

3.1.3. مدخل العمليات: الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يُعد مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب جزءًا لا يتجزأ من الكثير من العمليات الحكومية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. مثل التخطيط، وإعداد الموازنات، والمشتريات العامة، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، والرصد، والبيانات، وأطر عمل القياس، والمتابعة والمراجعة، وغيرها. وعند الرقابة على هذه العمليات في مهمة رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكن للمدققين طرح أسئلة تُمكنهم من التوصل إلى وسيلة لتعميم مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في هذه العمليات.

قد تشمل بعض أمثلة المهام الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة باستخدام المدخل المعتمد على العمليات، ما يلي:

- تحليل مدى تضمين مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في عملية المتابعة والمراجعة، بما يشمل إعداد التقارير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، مثل جمع البيانات، وإعداد التقارير الوطنية، وإجراء المراجعات الوطنية الطوعية.
- التركيز على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في عملية إعداد الموازنة على المستوى الوطني في مختلف القطاعات.
- الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ضمن العمليات المرتبطة بتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منتصف تنفيذ جدول أعمال 2030.

2.3. هل يوجد فارق بين الرقابة على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" والرقابة على قضايا النوع الاجتماعي والشمولية؟

يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تناول قضايا النوع الاجتماعي والشمولية من خلال منهجيات الرقابة المالية ورقابتي الالتزام والأداء. فعلى سبيل المثال، إذا طبّق البلد إطار ميزانية مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي وشاملة لمسائل الإعاقة، فيمكن للجهاز الأعلى للرقابة فحص مدى تنفيذ إطار العمل هذا كجزء من مهمة التصديق على الرقابة المالية. وفي أثناء مهمة رقابة الالتزام يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أيضًا فحص الالتزام بالقواعد واللوائح المختلفة المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الحكومية لتحقيق المساواة بين الجنسين والشمولية.

وضمن ممارسات الجهاز الأعلى للرقابة في رقابة الأداء، قد يفحص الجهاز الاقتصاد والكفاءة وفعالية المشروعات والبرامج والخطط والجهات الحكومية التي تعمل في مجالاتٍ مختلفة من الضعف والتهميش. وفي حال إجراء ذلك ضمن سياق الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وباتباع نهج الحكومة الشاملة، فيمكننا القول إن المُدقق يُجري رقابة على تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. أما خلاف ذلك، فسيكون رقابة أداء تُركز على النوع الاجتماعي والشمولية، وليس رقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

فعلى سبيل المثال، قد تُعد الرقابة على الاقتصاد والكفاءة والفعالية في دور الإيواء لضحايا العنف المنزلي رقابة أداء، لكنها لا تُعد رقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إذا لم تتناول النتيجة الشاملة للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال تبني نهج الحكومة الشاملة.

3.3. وضع إستراتيجية للرقابة على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"

يقدم الفصل الثالث من نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية 2024، توجيهات تفصيلية حول كيفية إعداد خطة رقابية إستراتيجية وسنوية للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويُوصي بأن يتبنى الجهاز الأعلى للرقابة دمج رقابة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ضمن خطته الإستراتيجية والسنوية للرقابة كجزء أساسي ضمن إطار الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك تضمين مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في جميع عناصر سلسلة قيمة الأثر الرقابي، إلى جانب ملف الرقابة الإستراتيجية، وإجراءات تطوير الكفاءات لتفعيل الملف الرقابي، وإطار الرصد والتقييم والتعلُّم.

1.3.3. سلسلة قيمة الأثر الرقابي

يمكن للجهاز الأعلى للرقابة دمج الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب عبر سلسلة قيمة الأثر الرقابي، وذلك من خلال مراعاة هذا المبدأ في المخرجات الرقابية المخطط لها، والنتائج الرقابية المستهدفة، والأثر الرقابي المنشود.

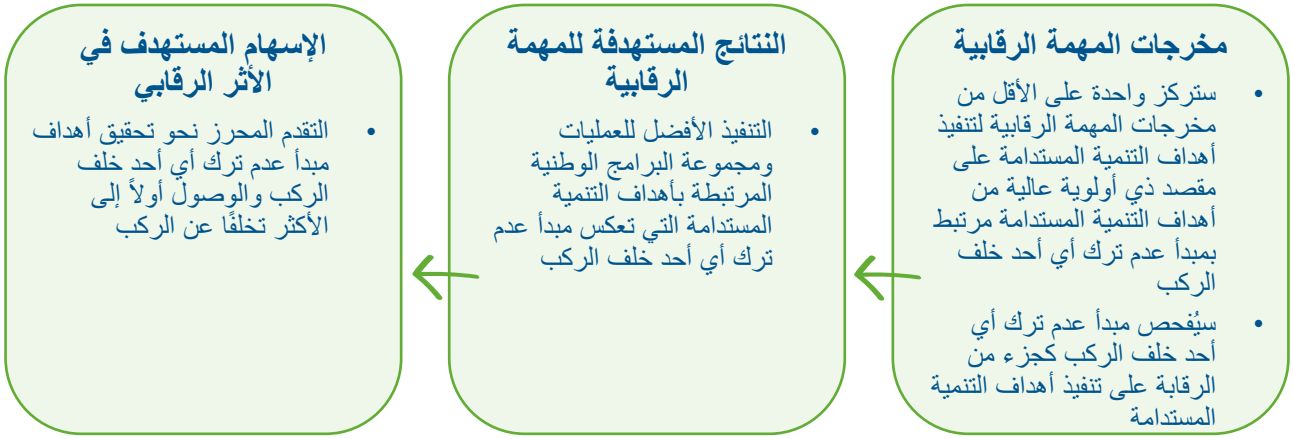

2.3.3. المحفظة الاستراتيجية للمهام الرقابية على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"

تستند المحفظة الاستراتيجية للمهام الرقابية إلى سلسلة قيمة الأثر الرقابي التي تتضمن خطة الرقابة الإستراتيجية، وتتضمن المواضيع الرئيسية والمداخل التي يعتزم الجهاز الأعلى للرقابة التركيز عليها خلال فترة تنفيذ الخطة. وفيما يلي بعض الأمثلة على المهام الرقابية ضمن الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب التي قد يأخذها الجهاز الأعلى للرقابة في الاعتبار عند وضع خطة الرقابة الإستراتيجية:

- مراقبة تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في عمليات الحكومة المركزية التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثل إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، وضمان التنسيق الأفقي والرأسي بين السياسات، وتحديد الاحتياجات المالية وتعبئة الموارد (بما يشمل كلًا من الميزانيات العامة وتعبئة الموارد الخاصة على حدٍ سواء)، والرصد، وإعداد التقارير والمساءلة، وتقييم المخاطر. أو النظر إلى مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في عملية واحدة محددة مثل مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين.
- الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ضمن العمليات المرتبطة بتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خاصةً في مرحلة منتصف التنفيذ.
- تحليل مدى تضمين مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في عمليات المتابعة والمراجعة، بما يشمل إعداد التقارير بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني ودون الوطني مثل: جمع البيانات وإعداد التقارير الوطنية وإعداد التقارير دون الوطنية وإجراء المراجعات الوطنية الطوعية، وما إلى ذلك.
- التركيز على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في عملية إعداد الميزانية على المستوى الوطني في مختلف القطاعات.
- التركيز على تطبيق مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في تنفيذ مجالات محددة من أهداف التنمية المستدامة، مثل تضمين هذا المبدأ في تصميم خطط التكيف الوطنية مع تغير المناخ في إطار الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي) وتنفيذها.
- التركيز على مجموعة من البرامج المرتبطة بتنفيذ مقصد وطني يرتبط بمقصد أو أكثر من مقاصد التنمية المستدامة المواضيعية، بما يعكس مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، مثل المقصد 1.2 من أهداف التنمية المستدامة، ("بحلول عام 2030، تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقًا للتعريفات الوطنية بمقدار النصف على الأقل").
- يمكن توجيه الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، ضمن القطاعات والمقاصد الوطنية، نحو فئات أو مجموعات معينة تعاني من الضعف أو التهميش. فعلى سبيل المثال، عند تقييم جهود القضاء على الفقر، قد يركز الجهاز الأعلى للرقابة على فئات محددة مثل السكان الأصليين أو الشباب أو النساء.
- كما أوضحنا في الفصل السابق، تتبنى الحكومات مناهج سياسات مختلفة لتنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. وبناءً على نهج الحكومة الوطنية والتزامها، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تقييم مدى تنفيذ سياسات مثل القضاء على الفقر، وتعزيز الرأسمال البشري، ومعالجة عدم الوصول العادل إلى الضروريات الأساسية، وتحسين آليات صنع القرار لدعم مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، وماإلى ذلك.

3.3.3. إجراءات تطوير الكفاءات لتنفيذ المحفظة الاستراتيجية للرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب

للرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى تطوير كفاءات محددة فيما يتعلق بالأفراد والعمليات. ويتطلب ذلك وجود مدققين وقادة من ذوي الكفاءات ليس فحسب فيما يتعلق باستخدام نهج الحكومة الشاملة، وإنما أيضًا فيما يتعلق بالفهم العميق لتطبيق المبدأ في السياق الوطني الخاص بهم. بناءً على المداخل المختارة وأوجه الضعف المستهدفة في الرقابة، سيحتاج الجهاز الأعلى للرقابة إلى إشراك مختصين ذوي خبرة في الموضوع المعني والقضايا ذات الصلة به. علاوة على ذلك، سيحتاج الجهاز إلى عمليات لتحديد الفئات الضعيفة والتعامل معها لجمع رواياتهم وتجاربهم الحية وضمان مشاركتهم بوصفهم أصحاب مصلحة أساسيين في عملية الرقابة. ومن منظور أكثر شمولية، يمكن للجهاز التفكير في تضمين مدققين من المجتمعات الضعيفة في الفرق الرقابية. كما يمكنه التفكير في أنشطة للتعليم وتطوير الكفاءات تتضمن أدوات ومواد إرشادية تسهم في تعزيز الوعي والفهم العميق لقضايا مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

4.3.3. إطار عمل الرصد والتقييم والتعلم

سيلزم الجهاز الأعلى للرقابة دمج مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في إطار عمله الخاص بالرصد والتقييم والتعلم. ويتضمن ذلك وضع مؤشرات أداء رئيسية متعلقة بالرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، إلى جانب تحديد المخاطر ووضع تدابير لتخفيفها بما يتماشى مع أهداف المبدأ في خطة الرقابة الإستراتيجية، مع التركيز على التحسين المستمر من خلال استيعاب الدروس المستفادة على نحوٍ منتظم.

وسيتعين على الجهاز الأعلى للرقابة ضمان أن تتضمن خطة الرقابة السنوية الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مهام رقابية موجهة لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب حسبما ورد في خطة الرقابة الإستراتيجية الخاصة به. ويمكن تطبيق الإرشادات الواردة في الفصل الثالث من نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية 2024، المتعلقة بكيفية وضع خطط للرقابة الإستراتيجية لمهام الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالمثل على الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

4.3. نطاق المهمة الرقابية

يحدد نطاق المهمة الرقابية حدودها وجوانب الأداء ذات الصلة التي سيجري تقييمها (معيار الإيساي 300/29 ومعياري الإيساي 3000/27-29).و يمكن العثور على إرشادات إضافية حول تحديد نطاق المهمة الرقابية في نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024، وكذلك في دليل تنفيذ معايير الإيساي لرقابة الأداء الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي.[29]

وعند الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، سيحدد الفريق الرقابي نطاق المهمة الرقابية مع مراعاة المدخل المختار، وسياق البلد، وصلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة، والوقت، والموارد والكفاءات المتاحة للمهمة الرقابية. بالإضافة إلى ذلك، على الفرق الرقابية مراعاة نتائج تحديد الفئات المتروكة خلف الركب وتحليل أصحاب المصلحة.

ويتمحور نطاق المهمة الرقابية البرامجية على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب حول كيفية تنفيذ الحكومة لبرامجها وتلبية احتياجات الفئات المتخلفة عن الركب. وقد يتضمن نطاق المهمة الرقابية تقييم مدى مراعاة (أو إغفال) الفئات الضعيفة في المجتمع ضمن مجموعة من البرامج المرتبطة بمقصد ما من مقاصد أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يمكن الرقابة على مدى مراعاة خدمات الرعاية الصحية الشاملة للاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وثمة نهج برامجي آخر يتمثل في اختيار مجموعة من البرامج التي تستهدف فئات محددة من السكان المعرضين للخطر، مع إجراء رقابة على أدائها بما يتناسب مع احتياجات تلك الفئة، وذلك مثل برامج التطعيم والتعليم وفرص العمل الموجهة إلى الشعوب الأصلية.

ومن جهة أخرى، يمكن أن تركز المهمة الرقابية على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب على كيفية تطبيق الحكومة لهذا المبدأ ضمن عمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة مراحل تحديد الأشخاص الذين تركوا خلف الركب، وكيفية التعامل معهم، وآليات الرصد والتقييم، وما إلى ذلك. أو يمكن أيضًا للمهمة الرقابية أن تركز على أداء العمليات الحكومية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال منظور مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. وتحقيقًا لهذا الغرض، سيكون من المفيد حصر العملية أو العمليات التي تُجرى المهمة الرقابية عليها لتحديد الجوانب التي ينبغي مراعاة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب فيها وكيفية إجراء ذلك. فعلى سبيل المثال، عند الرقابة على عمليات جمع البيانات ورصدها، يمكن للفريق الرقابي أن يركز على كيفية مراعاة هذه العمليات لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، وكيفية تعامل الحكومة في هذا الصدد.

29 https://idi.no/work-streams/professional-sais/work-stream-library/performance-audit-issai-implementation-handbook

لذا، سيشمل نطاق المهمة الرقابية قائمة العمليات أو مجموعة البرامج التي ستخضع للرقابة بالإضافة إلى مراعاة اعتبارات المبدأ التي سيجرى تقييم أداء الحكومة مقارنةً بها.

لتيسير إدارة نطاق المهمة الرقابية، قد يتعين على الفريق الرقابي تحديد أولويات البرامج أو العمليات، أو الفئات المهمشة التي يجب التركيز عليها. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد أن يكون لدى الفريق فهم عميق لموضوع المهمة الرقابية (لمزيد من المعلومات، راجع الفصل 4 من نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024، الخاص بتصميم مهمة رقابية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة).

5.3. أسئلة المهمة الرقابية

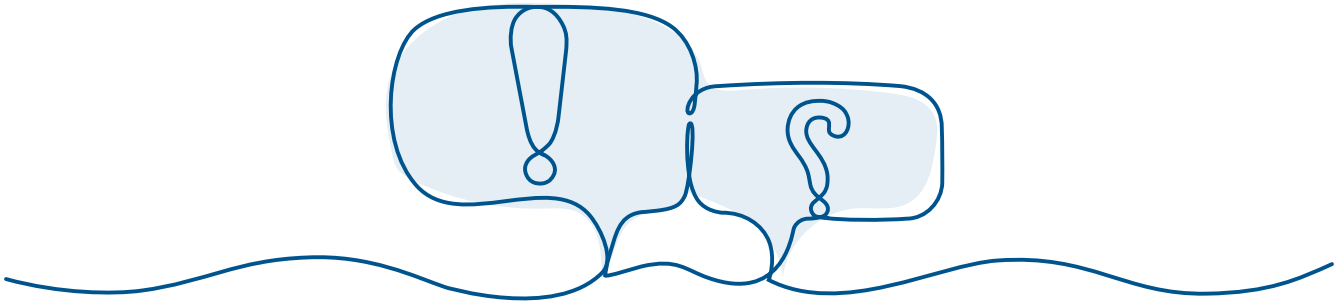

تتحدد أسئلة المهمة الرقابية المتعلقة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب بناءً على المدخل المستخدم ونطاق المهمة الرقابية. ويتضمن نموذج مبادرة الإنتوساي للرقابة على أهداف التنمية المستدامة 2024 مثالاً تفصيليًا للأسئلة التي يمكن طرحها خلال مراحل مختلفة من المهمة الرقابية على القضاء على العنف ضد المرأة، المرتبط بالمقصد 5.2 من أهداف التنمية المستدامة.

وتقدم الجداول التالية أسئلة عامة وأسئلة فرعية تتعلق بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في العمليات والبرامج الخاصة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للفريق الرقابي إعادة تحديد إطار هذه الأسئلة لتناسب قطاعًا معينًا، أو فئات مُعيَّنة ضعيفة أو مهمشة، أو نتيجة وطنية محددة.

وعند الرقابة على العمليات، ستركز أسئلة المهمة الرقابية على تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في العمليات المختلفة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الجدول 2. أمثلة على الأسئلة والأسئلة الفرعية الرقابية العامة المعنية بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – مدخل العمليات.

المدخل: العمليات
1. ***إلى أي مدى قامت الحكومة بتعميم مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في الأطر القانونية والمؤسسية التي أُنشئت لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟***
أ. هل لدى الحكومة آليات لتحديد الفئات التي تخلفت عن الركب، أو المعرضة لخطر التخلف عن الركب، أو الأكثر تهميشًا في السياق الوطني؟
ب. إلى أي مدى تلبي الأطر القانونية والمؤسسية الاحتياجات الخاصة بالفئات المتخلفة عن الركب، خاصةً الأكثر تخلفًا عن الركب؟
ج. إلى أي مدى تقوم الحكومة بالتشاور مع الفئات الضعيفة والمهمشة عند وضع الأطر القانونية والمؤسسية التي تؤثر عليها؟
د. هل خصصت الحكومة موارد محددة للوصول إلى الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب؟
ه. هل الأطر القانونية والمؤسسية فعّالة في تسهيل الاتساق الرأسي/الأفقي عند تنفيذ السياسات المتعلقة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟
و. ما الإجراءات التي اتخذت لتدريب وبناء كفاءات الموظفين العموم لضمان تمتعهم بالمهارات اللازمة لدمج قضايا الشمولية في عملهم؟

2. ***إلى أي مدى توفر عمليات الميزانية والإدارة المالية العامة تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟***
أ. هل قامت الحكومة بتحديد الفئات الضعيفة التي جرى تهميشها في عملية إعداد الميزانية؟
ب. هل تلبي الأطر والعمليات المتعلقة بالميزانية والإدارة المالية العامة الاحتياجات الخاصة بالفئات الضعيفة والمهمشة؟
ج. هل تمتلك الحكومة بيانات مصنفة لإجراء مخصصات محددة للفئات الضعيفة والمهمشة؟
د. هل قامت الحكومة بإشراك الفئات الضعيفة والمهمشة التي حُددت في عمليات إعداد الميزانية والإدارة المالية العامة المخصصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
ه. هل مخصصات الميزانية مناسبة للالتزامات والقرارات السياسية المتخذة لمعالجة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟
و. هل تقدم الحكومة تقارير وتوفر المعلومات المتعلقة بتعميم مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في إعداد ميزانية وتمويل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتجعلها متاحة وقابلة للوصول لتسهيل التدقيق المستقل من جانب الهيئات الرقابية والجمهور؟
ز. إلى أي مدى استخدمت الحكومة المعلومات المستخلصة من منهجيات/أدوات الميزانية لتعديل وتحسين عملية تنفيذ وتخطيط أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟
3. ***إلى أي مدى توفر عمليات الرصد والتقييم وإعداد التقارير آليات لتنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟***
أ. إلى أي مدى تتم مراعاة مختلف أطر وعمليات الرصد والتقييم وإعداد التقارير المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في تصميمها وتنفيذها؟
ب. هل حددت الحكومة مؤشرات وقواعد بيانات لتقييم التقدم المحرز في مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
ج. هل البيانات مفصلة ومصنفة حسب الخصائص الرئيسية حتى يمكن تحديد أوجه عدم المساواة وفهمها؟
د. هل البيانات محدثة؟
ه. هل لدى جامعي البيانات آليات وإجراءات صارمة لحماية البيانات؟
و. هل جرى التشاور مع أعضاء الفئات الضعيفة والمهمشة أو ممثليهم/إشراكهم في تصميم عمليات الرصد والتقييم وإعداد التقارير؟
ز. هل تصدر الحكومة بانتظام التقارير والمعلومات المتعلقة بتنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب وتجعلها متاحة وقابلة للوصول لتسهيل التدقيق المستقل من جانب الهيئات الرقابية والجمهور؟
ح. هل توفر المراجعة الوطنية الطوعية بيانات كافية وموثوقة حول التقدم المحرز في تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب على المستوى الوطني؟
ط. كيف توفر الحكومة آليات لاستخلاص الدروس من تنفيذ مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب واتخاذ الإجراءات بناءً على الدروس المستفادة؟

4. ***إلى أي مدى قامت الحكومة بتعميم مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في عمليات إشراك أصحاب المصلحة المتعددين؟***
أ. هل تأخذ الحكومة في اعتبارها الفئات الضعيفة والمهمشة عند إشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
ب. هل مشاركات أصحاب المصلحة المذكورة أعلاه قائمة بشكل كامل على المعلومات ومتاحة للجميع؟
ج. هل لدى الحكومة آليات للتشاور مع الفئات الضعيفة والمهمشة، وإشراكها، وتزويدها بالمعلومات حول صنع السياسات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
د. هل تستخدم الحكومة وسائل تواصل مناسبة لتسهيل الوصول إلى الفئات التي تخلفت عن الركب، خاصةً الفئات الأكثر الأكثر تخلفًا عن الركب؟
ه. هل تهيئ الحكومة بيئة تمكينية لأصحاب المصلحة لإشراكهم على نحو مناسب في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ هل تعمل الحكومة على تطوير كفاءات أصحاب المصلحة للمشاركة في المشاورات أو غيرها من صور المشاركة؟
و. هل تنشر الحكومة كيفية إجرائها للعملية التشاركية ونتائجها؟

***الجدول 3.** أمثلة على الأسئلة والأسئلة الفرعية الرقابية العامة المعنية بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – مدخل البرامج.*

المدخل: البرامج
1. ***إلى أي مدى قامت الحكومة بتحديد وتقدير أوجه الترابط بين البرامج ذات الصلة بالمقصد المختار من أهداف التنمية المستدامة المرتبط بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في التخطيط وصنع السياسات؟***
أ. ما الجهود التي بذلتها الحكومة لمعالجة العناصر المتعلقة بالتمييز (الناتج عن أسباب مثل الدخل أو العرق أو غيرها) في السياسات والبرامج المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؟
ب. ما الجهود التي بذلتها الحكومة لتحديد الفئات الأكثر تخلفًا عن الركب في المجال المعني؟ في أي مرحلة من مراحل صنع السياسات؟ أي الفئات ذات الصلة المعرضة لخطر التخلف عن الركب أو الأكثر تخلفًا عن الركب لم يتم تحديدها أو أخذها في الاعتبار؟
ج. هل تأخذ المسارات والإستراتيجيات والأطر الوطنية في الاعتبار أوجه الترابط بين الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة؟
د. هل تأخذ المسارات والإستراتيجيات والأطر الوطنية في الاعتبار أهداف/أولويات البرامج المتعلقة بالأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة عبر الكيانات/القطاعات/مستويات الحكومة؟
ه. هل إطار عمل السياسة كافٍ (من حيث التكرار بين الكيانات/البرامج، والتجزئة، والتداخلات، والفجوات) لتحقيق التغيير المطلوب للتحرك نحو المقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة؟
و. هل قامت الحكومة بتحديد وتقييم خيارات السياسات بشكل منهجي لتحقيق التغيير المطلوب للتحرك نحو المقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة؟
ز. هل قامت الحكومة بإجراء مراجعات اتساق لتقيم بشكل منهجي مدى اتساق وملاءمة البرامج للتحرك نحو المقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة؟
ح. هل أدت البرامج المتعلقة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة إلى آثار سلبية بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية (عبر الكيانات/القطاعات/مستويات الحكومة)؟
ط. هل نتج عن البرامج المتعلقة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة أي فوائد مشتركة وغير متوقعة على الأصعدة الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية (عبر الكيانات/القطاعات/مستويات الحكومة)؟
ي. إلى أي مدى تدعم البرامج المتعلقة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة والبرامج ذات الصلة بعضها بعض (عبر الكيانات/القطاعات/مستويات الحكومة)؟

2.	***إلى أي مدى قامت الحكومة بوضع آليات للتنسيق الفعال بين البرامج ذات الصلة (في قطاع واحد/عبر القطاعات/مستويات الحكومة) المتعلقة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة والمرتبط بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟***
أ.	ما مستوى التنسيق بين الإدارات الحكومية المسؤولة عن البرامج المحددة ضمن قطاع واحد/عبر القطاعات/عبر مستويات الحكومة؟
ب.	هل تتطلب الحكومة أي حوافز للتعاون بين الأقسام داخل قطاع واحد/عبر القطاعات في تنفيذ البرامج المحددة أو تقدم هذه الحوافز؟
ج.	هل تتطلب الحكومة حوافز للتعاون عبر مستويات الحكومة في تنفيذ البرامج المحددة أو تقدم هذه الحوافز؟
د.	هل تتطلب الحكومة حوافز للتعاون مع أصحاب المصلحة في تنفيذ البرامج المحددة أو تقدم هذه الحوافز؟
ه.	هل موارد الكيانات الحكومية المسؤولة عن البرامج المحددة كافية لضمان التكامل الفعال والمواءمة عبر الكيانات/القطاعات/مستويات الحكومة؟
و.	هل توجد أنظمة معلومات مُعتمدة لتمكين التنفيذ المتسق للبرامج المحددة ضمن قطاع واحد/عبر القطاعات/مستويات الحكومة؟
ز.	هل تمتلك الكيانات الحكومية الكفاءات اللازمة للتعاون مع كيانات أخرى في نفس القطاع/عبر القطاعات/مستويات الحكومة؟
ح.	هل تمتلك الكيانات الحكومية الكفاءات اللازمة للتعاون مع أصحاب المصلحة؟
ط.	ما الأدلة المتاحة على فعالية آليات التنسيق لضمان الاتساق والمواءمة ضمن قطاع واحد/عبر القطاعات؟
ي.	ما الأدلة المتاحة على فعالية آليات التنسيق لضمان الاتساق والمواءمة عبر مستويات الحكومة؟
ك.	إلى أي مدى ساهم تنفيذ آليات التنسيق في إحراز تقدم في اتساق السياسات (أفقي/رأسي) وفق قياسه باستخدام المؤشرات و/أو التقييمات المتاحة؟
3.	***إلى أي مدى تساهم آليات الرصد والتقييم وإعداد التقارير في تحقيق اتساق أفقي/رأسي فعال للبرامج ذات الصلة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة المرتبط بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب؟***
أ.	هل توجد أطر للرصد لجمع الأدلة والمعلومات بانتظام عن نتائج وآثار البرامج ذات الصلة المتعلقة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة؟
ب.	هل حددت الحكومة الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالرصد والتقييم وإعداد التقارير الخاصة بتنفيذ البرامج ذات الصلة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة؟
ج.	إلى أي مدى تتسق آليات الرصد والتقييم وإعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ البرنامج ذي الصلة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة مع رصد البرامج ذات الصلة ضمن نفس القطاع/عبر القطاعات/عبر مستويات الحكومة؟
د.	هل حددت الحكومة مؤشرات وقواعد بيانات لتقييم التقدم في تنفيذ ونتائج البرامج ذات الصلة مع مراعاة أوجه الترابط مع برامج أخرى في نفس القطاع/عبر القطاعات/مستويات الحكومة؟
ه.	هل تجري الحكومة تقييمات منتظمة ومنهجية للبرامج ذات الصلة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة؟
و.	إلى أي مدى تستخدم الحكومة البيانات والمعلومات المتكاملة (مثل البيانات الإحصائية والعلمية والجغرافية المكانية) لتقييم البرامج ذات الصلة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة؟
ز.	هل تصدر الحكومة بانتظام وتوفر التقارير والمعلومات المتعلقة بالاتساق في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة، وتجعلها متاحة وقابلة للوصول لتسهيل التدقيق من جانب الهيئات الرقابية والجمهور؟
ح.	إلى أي مدى استخدمت الحكومة المعلومات المستخلصة من الرصد والتقييم لضمان مواءمة تنفيذ البرامج ذات الصلة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة في نفس القطاع/عبر القطاعات/مستويات الحكومة؟
ط.	إلى أي مدى استخدمت الحكومة المعلومات المستخلصة من الرصد والتقييم لدعم عملية تعلم السياسة في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالمقصد المحدد من أهداف التنمية المستدامة عبر الكيانات/القطاعات/مستويات الحكومة؟

6.3. مصادر معايير المهمة الرقابية

بما أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب مرتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان، فإن مصادر معايير المهمة الرقابية قد تشمل القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما الاتفاقيات والمعاهدات، بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030. وقد يوفر أيضًا كل من الدستور والإطار القانوني للدولة معايير قيمة للمهمة الرقابية.

وتشمل أدوات حقوق الإنسان المتعلقة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب – على سبيل المثال لا الحصر – ما يلي:[30]

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.
- الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين، 1951.
- الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، 1954.
- إعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة، 1960.
- الاتفاقية بشأن الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، 1962.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 1966.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 1979.
- إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد، 1981.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 1984.
- اتفاقية حقوق الطفل، 1989.
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، 1990.
- مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، 1991.
- إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، 1992.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006.
- الاتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري، 2006.
- الاتفاقية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، 1989 (C169) والإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، 2007.
- الإعلان بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، 2018.

30 مجموعة أدوات ودليل موارد التقاطع الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك، 2021. متوفر عبر الرابط التالي: https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/01/intersectionality-resource-guide-and-toolkit

7.3. الأساليب والأدوات

هناك العديد من الأساليب والأدوات التي يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة على مراقبة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، علمًا بأن بعض هذه الإرشادات والأدوات تخص قطاعات معينة ويمكن تعديلها لتتناسب مع أهداف بعينها من أهداف التنمية المستدامة، كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول 4. إرشادات وأدوات متعلقة بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب الخاصة بأهداف التنمية المستدامة والقطاعات

أهداف التنمية المستدامة	الإرشادات والأدوات
١ القضاء على الفقر	تقرير حالة الوضع الاجتماعي العالمي لعام 2016 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ أداة مخاطر الفقر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ المؤشر الوطني للفقر متعدد الأبعاد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ مقياس الحرمان الفردي (الوكالة الدولية لتنمية المرأة). نحو عالم خالٍ من فقر الأطفال: دليل المهام لتحقيق الرؤية (اليونيسف والتحالف العالمي لإنهاء فقر الأطفال)
٢ القضاء التام على الجوع	نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة – (اليونيسف)
٣ الصحة الجيدة والرفاه	دليل Innov8 الفني لمراجعة البرامج الصحية الوطنية (منظمة الصحة العالمية)؛ تقرير حالة عدم المساواة (منظمة الصحة العالمية)؛ دليل رصد عدم المساواة في الصحة (منظمة الصحة العالمية)؛ اتخاذ قرارات عادلة في مسار التغطية الصحية الشاملة (منظمة الصحة العالمية)؛ أداة الحساسية للأثر العادل (EQUIST)(اليونيسف)؛ مجموعة أدوات تقييم العدالة الصحية (HEAT) (منظمة الصحة العالمية)؛ نمذجة الوصول المادي إلى الرعاية الصحية والتغطية الجغرافية (AccessMod)؛ تقييم نظم الصحة (HSA)؛ دليل التدريب الخاص بدمج الصحة في جميع السياسات (منظمة الصحة العالمية)؛ بيان الأمم المتحدة المشترك بشأن القضاء على التمييز في سياقات الرعاية الصحية؛ دليل الخطوات المتعلقة برصد أوجه عدم المساواة الصحية على المستوى الوطني (منظمة الصحة العالمية)؛ دمج الجنسانية للمسؤولين عن إدارة الصحة: نهج عملي (منظمة الصحة العالمية)؛ حزمة الدعم القطري للعدالة والجنسانية وحقوق الإنسان في مسار عدم ترك أي أحد خلف الركب نحو التغطية الصحية الشاملة (منظمة الصحة العالمية).
٤ التعليم الجيد	نهج الأنظمة لتحسين نتائج التعلم للجميع (SABER)، إرشادات تحليل قطاع التعليم (اليونيسف، اليونسكو، البنك الدولي، والشراكة العالمية من أجل التعليم)، إرشادات لتعزيز الحق في التعليم في الأطر الوطنية (اليونسكو)، دليل ضمان الشمولية والمساواة في التعليم (اليونسكو)، التقرير العالمي لرصد التعليم 2020، الشمولية والتعليم: الكل تعني الجميع (اليونسكو)
٥ المساواة بين الجنسين	الأدوات على مستوى النظام: بطاقة تقييم المساواة بين الجنسين (UNCT-SWAP)، دليل موارد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة حول دمج المساواة بين الجنسين في البرامج المشتركة للأمم المتحدة على المستوى القطري، دليل موارد أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لمجموعات مواضيع المساواة بين الجنسين للفرق القطرية للأمم المتحدة. مذكرة إرشادية لفرق الأمم المتحدة القطرية حول مؤشر المساواة بين الجنسين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ تعميم المساواة بين الجنسين لمديري الصحة (منظمة الصحة العالمية)؛ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات المعرضات للعنف العناصر الأساسية وإرشادات الجودة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ مقياس الحرمان الفردي (الوكالة الدولية لتنمية المرأة)؛ الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ (IASC)؛ تحويل الوعود إلى أفعال (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ مؤشر المساواة بين الجنسين (برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة)
٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية	المياه والصرف الصحي والنظافة العامة (WASH) وجدول أعمال 2030 (اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية)؛ أدوات وموارد مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة العالمية (اليونيسف) تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2021: تقدير قيمة المياه (اليونسكو)
٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد	أدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق (منظمة العمل الدولية)؛ الاقتصاد غير المنظم والعمل اللائق: دليل موارد السياسات لدعم الانتقال الى السمة المنظمة (منظمة العمل الدولية)؛ النظام الدولي لنزاهة التوظيف (منظمة الهجرة الدولية)

أهداف التنمية المستدامة	الإرشادات والأدوات
	دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني: خدمات الأعمال والاستثمار والتكنولوجيا لتنمية القطاع الخاص (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو)؛ دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني: مشاريع بناء القدرات التجارية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو)؛ دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني: مشاريع بروتوكول مونتريال (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو)؛ دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني: مشاريع الإدارة البيئية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو)؛ دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني: مشاريع تنمية الأعمال التجارية الزراعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو)؛ دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني: مشاريع الطاقة وتغير المناخ (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو)، مشروع تعزيز جودة السياسات الصناعية (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية - اليونيدو)
	مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب عدم المساواة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ معامل جيني؛ نسبة بالما؛ مجموعة أدوات تنسيق الحماية الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. تنسيق تصميم وتنفيذ الأرضيات الوطنية المحددة للحماية الاجتماعية (منظمة العمل الدولية، اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ مجموعة الأدوات الأساسية لخدمات التوصيف المشتركة لأوضاع النزوح الداخلي (JIPS)؛ مؤشر حوكمة الهجرة (المنظمة الدولية للهجرة)؛ دليل المنظمة الدولية للهجرة لحماية ودعم المهاجرين المعرضين للعنف والاستغلال وسوء المعاملة (المنظمة الدولية للهجرة – سيصدر قريبًا)؛ نهج قائم على حقوق الإنسان في جمع البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)؛ بطاقة الأداء لمساءلة فرق الأمم المتحدة القطرية بشأن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجلهم وبمشاركتهم. التقرير الرئيس للأمم المتحدة عن الإعاقة والتنمية لعام 2018؛ بطاقة أداء الشباب 2030 الخاصة بفرق الأمم المتحدة القطرية؛ مختبر السياسات الشمولية لليونسكو.
	مجموعة أدوات العناصر المتعلقة بالهجرة في إستراتيجيات المدن، استنادًا إلى إطار حوكمة الهجرة ومؤشرات الحوكمة المحلية للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة)؛ الأدوات والموارد المتعلقة بالإعاقة وإمكانية الوصول والتنمية الحضرية المستدامة.
	التنمية المناخية المرنة في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (اليونيسف والشراكة العالمية للمياه)؛ تعميم البيئة والمناخ في جهود الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. دليل لتعزيز عمليات التخطيط وإعداد الميزانيات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ الموارد المتعلقة بتأثير تغير المناخ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	تعميم البيئة والمناخ في جهود الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: دليل لتعزيز عمليات التخطيط وإعداد الميزانيات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ قاعدة بيانات حقوق البيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة).
	تعميم البيئة والمناخ في جهود الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: دليل لتعزيز عمليات التخطيط وإعداد الميزانيات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ قاعدة بيانات حقوق البيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة).
	السلام من خلال الازدهار: دمج بناء السلام في التنمية الاقتصادية (منظمة إنترناشونال أليرت)؛ مذكرة التوجيه الخاصة بتقييم الهشاشة التابعة للحوار الدولي بشأن إرساء السلام وبناء الدولة؛ المواد والإرشادات المتعلقة بالمهاجرين في البلدان ذات الأزمات (المنظمة الدولية للهجرة)؛ مجموعة موارد موظفي الأمم المتحدة: "الأمم المتحدة وسلامة الصحفيين" (اليونسكو والمفوضية السامية لحقوق الإنسان)؛ بوابة تحتوي على مجموعة مختارة من مواد التدريب للصحفيين، والفاعلين القضائيين، وعناصر إنفاذ القانون حول سلامة الصحفيين وقضايا حرية التعبير الأخرى (اليونسكو)؛ مؤشرات سلامة الصحفيين (أداة لتقييم سلامة الصحفيين في السياقات الوطنية) (اليونسكو)؛ مذكرة موجزة حول الوصول إلى المعلومات في أوقات الأزمات. الحق في الحصول على المعلومات في أوقات الأزمات: الوصول إلى المعلومات - إنقاذ الأرواح، بناء الثقة، جلب الأمل! (اليونسكو) الوصول إلى المعلومات: وعد جديد من أجل التنمية المستدامة (اليونسكو).

المصدر: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تفعيل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب – الملحق 1. 2022. https://unsdg.un.org/resources/leaving-no-one-behind-unsdg-operational-guide-un-country-teams الروابط والمزيد من المعلومات في المصدر الأصلي.

بخصوص مدخل العمليات، يقدم الملحق 2 من إرشادات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تحمل اسم "تفعيل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب" قائمة شاملة بالأدوات والمراجع للخطوات الخمس والمشاركة الفعالة، التي ذُكرت في القسم 3.1.2

8.3. كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تسهيل الأثر الرقابي لهذه المهام الرقابية؟

يجب أن تكون اعتبارات الأثر الرقابي حاضرة منذ اختيار موضوع المهمة الرقابية، لأنه كلما كان موضوع المهمة الرقابية ذا صلة كلما، زادت قدرته على تحقيق أثر رقابي. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن تحقيق الأثر الرقابي طوال المهمة الرقابية، وليس فقط بعد انتهائها.

ويُوضح المثال التالي كيف يمكن للجهاز الأعلى للرقابة تسهيل الأثر الرقابي من خلال مهامه الرقابية، ويُبيّن أن بالإمكان رؤية هذا الأثر حتى قبل بدء المهمة الرقابية.

قرر جهاز أعلى للرقابة إجراء مهمة رقابية على جهود الحكومة للقضاء على العنف الزوجي ضد النساء. أوضحت بيانات الأمم المتحدة لعام 2018 أن 30% من جميع النساء في البلاد بين سن 15 و49 قد أبلغن عن تعرضهن للعنف مرة واحدة على الأقل في حياتهن، ولكن البيانات لم تفرق بينهن وبين اللواتي تعرضن للعنف من *شركائهن الحميمين*.

عند بدء مرحلة التخطيط للمهمة الرقابية، أطلق الجهاز الأعلى للرقابة بيانًا صحفيًا أعلن فيه عن عزمه إجراء هذه المهمة الرقابية. لقد لفت هذا البيان الصحفي انتباه منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، التي بدأت في سؤال الوكالات الحكومية المعنية عن عملها، وغياب البيانات، وانخفاض عدد النساء اللواتي يلجأن إلى الحماية خلال جائحة كورونا. وردت الحكومة بإطلاق دراسة لجمع البيانات حول العنف من جانب الشريك الحميم.

ووجدت الدراسة فروقًا كبيرة بين المناطق في انتشار العنف من جانب الشريك الحميم، إذ أظهرت ثلاث بلديات في المنطقة الجنوبية معدلات أعلى بكثير من باقي المناطق. وقررت الحكومة تخصيص 100,000 دولار في ميزانية وزارة شؤون المرأة للعام المقبل لهذه البلديات الثلاث.

وخلال المهمة الرقابية، عقد الفريق الرقابي اجتماعًا لجمع آراء أصحاب المصلحة الرئيسين حول الموضوع. وفي هذا الاجتماع، حضرت منظمة مجتمع مدني تعمل بين النساء ذوات الإعاقة. وأفادت المنظمة أن النساء ذوات الإعاقة يواجهن غالبًا عوائق أكثر من النساء الأخريات اللاتي تعرضن للعنف من جانب الشريك الحميم عند محاولتهن الحصول على خدمات الحماية. فعلى سبيل المثال، كانت النساء اللاتي يستخدمن الكراسي المتحركة يواجهن صعوبة في الوصول إلى الملاجئ. وأدرج فريق المهمة الرقابية هذا في مسودة تقرير المهمة الرقابية. واستجابة لذلك، أفادت أبرز الكيانات المسؤولة بأنها خصصت تمويلًا لتكاليف النقل في الميزانية المخصصة للملاجئ للعام المقبل.

ونشر المكتب الرقابي تقرير المهمة الرقابية. وتمثلت إحدى أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها في أن جهود الحكومة للقضاء على العنف الزوجي ضد النساء تعاني من الضعف من حيث التنسيق بين الهيئات المعنية على المستوى الوطني. وبعد مرور عامين على نشر تقرير المهمة الرقابية، قام الجهاز الأعلى للرقابة بمتابعة الوضع ووجد أن الحكومة أنشأت فريق عمل لتنسيق جميع الجهود. واكتشف فريق العمل، أن الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في القطاع الصحي وموظفي الملاجئ يقومون بأنشطة توعوية على المستوى المحلي للوصول إلى الضحايا. ولم تكن هذه الأنشطة منسقة بالقدر الكافي، فكان من المرجح أن يصل عاملون مختلفون لنفس الضحايا. وكان يُخصص 20% من وقت العاملين في القطاع الصحي سنويًا لهذه الأنشطة التوعوية، مما أسفر عن تحمل تكاليف ساعات العمل الإضافية. فقررت الحكومة إنشاء مراكز شاملة يمكن للضحايا الحصول فيها على جميع أنواع المساعدة بسهولة، بما في ذلك الخدمات الصحية، وتم الاتفاق على أن يكون الأخصائيون الاجتماعيون فقط هم من يقومون بأنشطة التوعية. وفي العام التالي، اختفت تكاليف ساعات العمل الإضافية للعاملين في القطاع الصحي. علاوة على ذلك، وبفضل وجود مركز شامل، صار بإمكانهم الوصول إلى المزيد من الضحايا مقارنة بما كان عليه الحال سابقًا.

وخلص التقرير أيضًا إلى أن النساء اللاتي تعرضن للعنف الزوجي واجهن صعوبة في طلب المساعدة. وأوصى فريق المهمة الرقابية بأن تقوم الحكومة بتوفير خدمات التوعية لتسهيل وصول الضحايا إلى المساعدة. وعند قراءة التوصية في مسودة تقرير المهمة الرقابية، قامت الجهة المسؤولة عن الأنشطة بإنشاء خط هاتفي. وسمح ذلك للأخصائيين الاجتماعيين بتقديم سبل تواصل أكثر استهدافًا ومنخفضة المخاطر، ثم المتابعة مع الضحايا. وبفضل الطريقة الجديدة لتقديم خدمات التوعية من خلال الخط الهاتفي، صار بالإمكان تقليل عدد الأخصائيين الاجتماعيين المطلوبين لهذا العمل.

9.3. بعض التحديات في رقابة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب

نقص البيانات المصنفة - يعتبر نقص البيانات في الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مشكلة كبرى. تتفاقم هذه المشكلة بشكل خاص في حالة الرقابة على مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، إذ تجد الأجهزة العليا للرقابة في العديد من البلدان نقصًا في البيانات المصنفة المتعلقة بالفئات الضعيفة المختلفة. ويمكن للأجهزة العليا للرقابة محاولة الحصول على هذه البيانات من مصادر أخرى مثل المنظمات المدنية، والهيئات الأممية، والمؤسسات الأكاديمية، وشركاء التنمية الآخرين الذين قد يعملون مع تلك الفئات المحددة، إلا أنه يجب التحقق من صحة هذه البيانات حتى يمكن الاستفادة منها في المهمة الرقابية. وتستخدم الحكومات أيضًا أدوات وأطر عمل لجمع مثل هذه المعلومات التي يمكن للمدقق الوصول إليها، مثل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد.[31]

التحديات في الوصول إلى الفئات الضعيفة من أجل إشراكهم في العملية الرقابية – قد يكون من الصعب الوصول إلى أعضاء أو ممثلي الفئات الضعيفة وإشراكهم في المهمة الرقابية لعدة أسباب، منها البعد الجغرافي، وصعوبة التعرف عليهم، عدم إمكانية الوصول إليهم، بالإضافة إلى مدى استعدادهم وتوفرهم للمشاركة في المهمة الرقابية. وأحد الخيارات المناسبة للوصول إلى هذه الفئات قد يكن من خلال أصحاب المصلحة الآخرين الذين يعملون معهم، مثل المنظمات المدنية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

قدرة المدققين على التفاعل والتواصل مع الفئات الضعيفة – قد لا يمتلك مدققو الجهاز الأعلى للرقابة المهارات اللازمة للتفاعل والتواصل مع الفئات الضعيفة، مثل المجتمعات الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. أو قد يجعل الوضع أي تفاعل مع الأشخاص الضعفاء مؤثرًا عليهم، مثل إجراء مقابلات مع الناجين من العنف. وبدأت بعض الأجهزة العليا للرقابة في توظيف مدققين وقادة المهام الرقابية من المجتمعات الضعيفة كجزء من القوى العاملة التابعة لها. فقد يكون هذا أحد الطرق لمعالجة هذه المشكلة تحديدًا. كما أن حصول المدققين الذين يقومون بمهمة رقابية على مبدأ عدم أي ترك أحد خلف الركب على تدريبات خاصة يعتبر من أحد الإجراءات الأخرى التي يجب أن يأخذها الجهاز الأعلى للرقابة بعين الاعتبار.

صعوبة الحفاظ على الموضوعية عند مواجهة الفقر والتهميش – قد تجعل التفاعلات الوثيقة مع الفئات الضعيفة والتجربة المباشرة لمعاناتهم من الصعب على المدقق اتخاذ وجهة نظر موضوعية.

التكلفة والموارد لتنفيذ توصيات المهمة الرقابية – التدابير التي تهدف إلى معالجة مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب تتطلب موارد من الحكومة. في حالة وجود قيود في الموارد، قد لا تكون الحكومات مستعدة للاستثمار في الموارد اللازمة لصالح الفئات الضعيفة والمهمشة، مثل تخصيص موارد للتخفيف من معاناة اللاجئين في بلد ما أو اللاجئات ذوات الإعاقة.

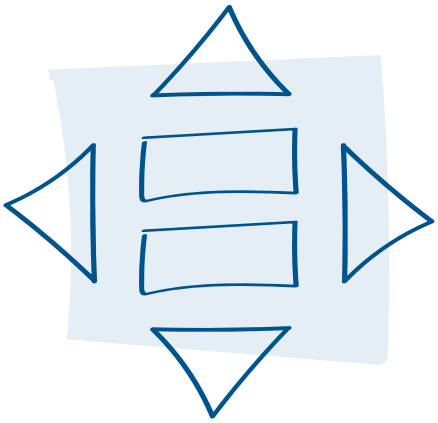

تحيز المدقق تجاه مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب والشمولية – قد يواجه المدققون تحديات في تحديد الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب وفي التفاعل معهم بسبب اتخاذهم لمواقف متحيزة. قد تؤثر خلفيتهم الحياتية – مثل مكان إقامتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية – على وجهة نظرهم وتعيقهم عن فهم وجهة نظر الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب في بلدهم. فعلى سبيل المثال، قد لا يكون الأشخاص الذين يعيشون في المدن (حيث توجد الأجهزة العليا للرقابة عادة) على دراية بتحديات الحياة اليومية الحقيقية في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، فإن المدققين هم أولًا وأخيرًا من البشر وقد يتأثرون بالتحديات التي يعاني من الأشخاص الذين تخلفوا عن الركب. فقد يؤثر ذلك على حكمهم المهني وموضوعيتهم في أثناء إجراء المهمة الرقابية وكتابة التقرير.

31 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI). "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي لعام 2023 – تفكيك الفقر العالمي: البيانات من أجل اتخاذ إجراءات ذات أثر كبير." متاح عبر الرابط التالي: https://hdr.undp.org/content/2023-global-multidimensional-poverty-index-mpi#/indicies/MPI

قوائم الأطر والأشكال والجداول.

الإطار 1. التقاطعية ومبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب..... 9
الإطار 2. توصيات لآليات حقوق الإنسان لتطوير استجابة برنامجية للنساء ذوات الإعاقة في أوروغواي..... 13
الإطار 3. الإنصاف بين الأجيال..... 14
الإطار 4. القضاء على الفقر..... 22
الإطار 5. السياسات الموجهة للتصدي لعدم المساواة في الوصول إلى الضروريات الأساسية..... 22
الإطار 6. تحديد البرامج الوطنية التي تسهم في تحقيق التغطية الصحية الشاملة..... 23
الإطار 7. اختيار البرامج الداعمة لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب لفئة مُعيَّن متخلفة عن الركب..... 23

الشكل 1. خمسة عوامل لعدم ترك أي أحد خلف الركب..... 7
الشكل 2. مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالشمولية..... 10

الجدول 1. مداخل رقابة تنفيذ مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"..... 21
الجدول 2. أمثلة على الأسئلة والأسئلة الفرعية الرقابية العامة المعنية بمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب في المهمة الرقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة – مدخل العمليات..... 28

مبـــادرة
IDI
تنمية الإنتوسـاي

idi@idi.no
Stenersgata 2, 0184 Oslo, Norway